مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان

إصدار موجز

HSBA

مشروع مسح الأسلحة الصغيرة

رقم ٣٢ ■ مارس ٢٠١٤

البندول يتأرجح

صعود وهبوط الميليشيات المتمردة في جنوب السودان

تمثل الجماعات المسلحة المعارضة للجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان سمة من سمات المشهد في جنوب السودان منذ حقبة الحرب الأهلية التي كانت تتعرض فيها هيمنة الجيش الشعبي لتحرير السودان لتحديات مستمرة. ونافست الجماعات المسلحة الأخرى التيار الرئيسي للجيش الشعبي لتحرير السودان في السيطرة على الأراضي و تبنت رؤى و أهداف معارضة. وكان دعم الخرطوم للميليشيات المعارضة للجيش الشعبي لتحرير السودان استراتيجية حكومية رئيسية في المراحل اللاحقة من الحرب.

في فترة ما بعد الحرب، كان نشاط الميليشيات الجنوبية بين تزايد و تضاءل. وعندما قام مسح الأسلحة الصغيرة بآخر دراسة من العمق لهذه المليشيات، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، كانت العديد من الجماعات تمر بفترة من إعادة التموضع، حيث قام القادة الرئيسيون إما بتوقيع اتفاقيات مع حكومة جمهورية جنوب السودان وكانوا يفاوضون على شروط دمج قواتهم، وإما قتلوا أو وضعوا تحت الإقامة الجبرية. و ظلت فقط ثلاث مجموعات من القوات – تلك التي يقودها قادة سابقين لدى بيتر غاديت، وكذلك قادة الشلك أيوك اوغوت أكول وجونسون اولوني – فاعلة[1]. وكان تمرد جورج أتور ساكنا ولكن قواته لا تزال تشكل تهديدا.

بحلول منتصف عام ٢٠١٣، حدثت مجموعة من التطورات الجديدة؛ حيث انشق ديفيد ياو ياو، الذي وقع اتفاقا مع جوبا في حزيران/يونيو ٢٠١١، في العام التالي ووسع تمرده الجديد بشكل كبير بينما استمر عدد قادة قوات غاديت في القتال حتى قبلوا العفو في نيسان/ابريل ٢٠١٣. وقتل أتور في ديسمبر ٢٠١٢، وسلمت معظم قواته نفسها من أجل الاندماج في الجيش الشعبي لتحرير السودان. بينما انتقلت ميليشيات أخرى شمالا و تورطت في نزاعات جنوب كردفان والنيل الأزرق و عاد بعضهم من أجل الاندماج؛ بقيت قوات دفاع جنوب السودان التابعة لغوردون كونغ والميليشيات التابعة لها في المعارضة المسلحة، وكذلك فعلت الفصائل الأصغر ولكنها لم تشكل تهديدا كبيرا.

يستعرض هذا الإصدار الموجز أنشطة التمرد الجنوبية في ٢٠١٢ – ١٣ مع التركيز على قوة وأهداف وانجازات وموقف الجماعات بعد العرض المتجدد بالعفو عن المتمردين من قبل سلفا كير رئيس حكومة جمهورية جنوب السودان في نيسان ٢٠١٣. ومن ضمن النتائج:

- انخفضت حركات التمرد الجنوبية بشكل كبير في ٢٠١٢-١٣. واعتبارا من بداية شهر تشرين أول/ اكتوبر ٢٠١٣، أصبحت ميليشيا ديفيد ياو ياو هي الوحيدة الناشطة. ولكن، في حين قبل معظم القادة العفو العام من الرئيس سلفا كير، يتبقى أن نراقب إذا كان سيتم تنفيذ الاتفاقيات الناتجة ودمج القوات بالكامل.
- تأثر قرار ياو ياو بالارتداد في عام ٢٠١٢ بانتهاكات الجيش الشعبي لتحرير السودان ضد قبيلة المورلي خلال حملته لنزع سلاح المدنيين في مقاطعة بيبور في منتصف عام ٢٠١٢، وعدم رضاه عن حزمة العفو الأولية، والرعاية المستمرة من الخرطوم.
- في حين اندمجت قوات بيتر غاديت وجاتلواك جاي بالكامل في الجيش الشعبي لتحرير السودان، تواصل القوات المستسلمة التابعة سابقاً لياو ياو وأتور وبابيني مونيتول انتظار الاندماج، بعض منهم منذ بداية عام ٢٠١١. ويعتبر الفشل طويل الأجل في دمج القوات المتمردة السابقة عامل مخاطرة لتجدد التمرد.
- قبلت الجماعات المتمردة الجنوبية التي انتقلت إلى القواعد الخلفية في جنوب كردفان والنيل الأزرق في السودان عرض العفو من الرئيس كير وعادت إلى جنوب السودان وتفاوض حاليا على شروط اندماجها. ويبدو أن تعهد الخرطوم بإيقاف المساعدة لهم بعد التوصل إلى اتفاق مع جوبا كان عاملا في استسلامهم.
- تواصلت الظروف الأساسية التي أثرت على المتمردين في أعالي النيل الكبرى، بما في ذلك التهميش السياسي للشلك والمورلي، وانتهاكات الجيش الشعبي لتحرير السودان للمدنيين، والقضايا المتعلقة بالأراضي والمنطقة.
- ومؤخرا في أغسطس ٢٠١٣، واصلت حكومة السودان مساعدة ميليشيا ياو ياو وتزويدهم بالأسلحة على الرغم من النفي الرسمي.[2]
- ويواصل ياو ياو تسليح شباب المورلي ولا يزال مصدرا أساسياً للسلاح بالنسبة للمدنيين في جنوب السودان. وتشمل المصادر الأخرى الإمدادات من الجيش الشعبي لتحرير السودان من أجل "الشرطة المجتمعية" وإعادة تدوير الأسلحة بعد عمليات نزع السلاح[3] واحتلال هجليج في نيسان/ابريل ٢٠١٢ الذي نهب خلاله الكثير من المدنيين المخزون.[4]

الميليشيات المتمردة

حركة/ جيش جنوب السودان الديمقراطي بقيادة جورج أتور

أسس جورج أتور حركة/ جيش جنوب السودان الديمقراطي بعد فشل محاولته في الحصول على ترشيح الحركة الشعبية لمنصب حاكم ولاية جونقلي في عام ٢٠١٠.[5] ومن خلال حصوله على الدعم العسكري من الخرطوم وإريتريا بشكل كبير، كان قادرا على جذب قادة المعارضة الآخرين، بما في ذلك جاتلواك جاي في ولاية الوحدة، وديفيد ياو ياو في

الجدول ١: **قادة الميليشيات في جنوب السودان اعتبارا من تشرين أول ٢٠١٣**

القائد	اسم القوة/ الانتماء	الموقع	الوضع	ملاحظات
ديفيد ياو ياو	حركة/ جيش جنوب السودان الديمقراطي – كوبرا	مقاطعة بيبور، جونقلي	فاعل	كان قائدا ميدانيا لدى أتور، وافق على العفو في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، انشق مرة أخرى في نيسان/ابريل ٢٠١٢ وذهب إلى الخرطوم. يتردد أنه عاد الى مانيادنغ في تشرين أول/اكتوبر ٢٠١٣.
جيمس أريزين كونغ كونغ	حركة/ جيش جنوب السودان الديمقراطي – كوبرا	مقاطعة بيبور، جونقلي	فاعل	الأول في القيادة لدى ياو ياو، عضو سابق في قوات الدفاع الشعبي وبعد ذلك في الجيش الشعبي لتحرير السودان. يتردد أنه موجود في فيرتيت منذ تشرين أول/اكتوبر ٢٠١٣.
أدوك أغول	حركة/ جيش جنوب السودان الديمقراطي – كوبرا	مقاطعة بيبور، جونقلي	فاعل	الثاني في القيادة لدى ياو ياو، عضو سابق في قوات الدفاع الشعبي و بعدها في القوات المسلحة السودانية، أرسل من قبل القوات المسلحة السودانية للانضمام إلى ياو ياو في آب/اغسطس ٢٠١٢، شارك أحد نوابه، بيتر بوريتي، في هجمات عنيفة في منطقة غوموروك.
غايين نقاروبين توروكون	حركة/ جيش جنوب السودان الديمقراطي – كوبرا	مقاطعة بيبور، جونقلي	فاعل	عضو سابق في قوات الدفاع الشعبي، اندمج في القوات المسلحة السودانية، أرسل من قبل القوات المسلحة السودانية للانضمام إلى ياو ياو في آب/اغسطس ٢٠١٢.
لونغابين وياه	حركة/ جيش جنوب السودان الديمقراطي – كوبرا	مقاطعة بيبور، جونقلي	فاعل	عضو سابق في قوات الدفاع الشعبي، اندمج في القوات المسلحة السودانية، أرسل من قبل القوات المسلحة السودانية للانضمام إلى ياو ياو في آب ٢٠١٢.
جيمس لوبيا	حركة/ جيش جنوب السودان الديمقراطي – كوبرا	مقاطعة بيبور، جونقلي	فاعل	لديه حوالي ٢٥٠ جندي مسلح، وفي تموز/يوليو ٢٠١٣ تردد أنه حول فيرتيت.[٦]
جونسون اولوني	حركة/ جيش جنوب السودان الديمقراطي – أعالي النيل	مقاطعة فشودة، أعالي النيل	يفاوض حول الاندماج	كان أحد مساعدي روبرت غوانغ، يلقى عليه اللوم بسبب سلسلة من الهجمات على مدينة كاكا، يفاوض حول الاندماج في جوبا، ينتظر معظم رجاله البالغين ٣٠٠٠ في مقاطعة فشودة.
اليواك اوغوت أكول	حركة/ جيش جنوب السودان الديمقراطي – أعالي النيل	ينتشر حوالي ٣٦٠ رجلا في أعالي النيل وجنوب كردفان (كوك المقينص، رووات، أم جلالا، أم راوات، الحمرة، أبو جيبيه)	قبل العفو	المفوض السابق لمقاطعة مانيو، صرف في عام ٢٠٠٨ وانشق؛ يزعم بأنه يرتبط بالحركة الشعبية لتحرير السودان – التغيير الديمقراطي. في تشرين أول ٢٠١٣، سلم ٢٥٠ من رجاله أنفسهم إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان في مقاطعة مانيو، أعالي النيل.[٧]
غوردون كونغ	قوات دفاع جنوب السودان	تتواجد قواته في بوات، مقاطعة تدامون، النيل الأزرق	يتردد بأنه قبل العفو ثم تراجع	قامت قواته بهجمات متكررة على أعالي النيل، قد تكون قواته تقلصت، حيث التحق الكثيرون بجون ديوت.
مونتو موتالا عبدالله	تابع لقوات دفاع جنوب السودان	متواجد مع قوات غوردون كونغ في بوات، النيل الأزرق	فاعل	العرق البروني، المفوض السابق لمابان، بدأ تمرده بعد انتخابات ٢٠١٠.
محمد شول أمير	تابع لقوات دفاع جنوب السودان	متواجد مع قوات غوردون كونغ ومونتو عبدالله في بوات، النيل الأزرق	فاعل لكن من الممكن أنه يفكر بالاندماج	من قبيلة الدينكا، مفوض سابق للرنك.
كمال لوما[٨]	تابع لقوات دفاع جنوب السودان	متواجد مع قوات غوردون كونغ في بوات، النيل الأزرق	فاعل ويقوم بالتجنيد	العرق المابان، لم تكن قيادة الجيش الشعبي لتحرير مدركة لهذه الجماعة.
جيمس بوغو	تابع لقوات دفاع جنوب السودان	بوات، النيل الأزرق	فاعل ويقوم بالتجنيد	عرق الشلك، يعمل مع كمال لوما
بابيني مونيتول	حركة/ جيش تحرير جنوب السودان	الآن في جوبا يتفاوض مع الجيش/ الحركة الشعبية لتحرير السودان	قبل العفو	بول نوير من مايوم، تولى قيادة جيش تحرير جنوب السودان في أيلول ٢٠١٢. تنتظر قواته الاندماج في مايوم.
جيمس قاي يوش	حركة/ جيش تحرير جنوب السودان	الآن في الخرطوم، يتواجد حوالي ٣٠٠ من رجاله في المناطق الحدودية بين جنوب كردفان والوحدة.	اعتقل في الخرطوم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ مع بعض من رجاله	من الجاقي نوير، كان قائدا حركة/ جيش تحرير جنوب السودان بعد استسلام غاديت للجيش الشعبي لتحرير السودان بوجود بابيني مونيتول كنائب له. كان ناشطا في جنوب كردفان والوحدة وكان لديه قوات في أعالي النيل.
كارلوس كول	حركة/ جيش تحرير جنوب السودان	كلن في الخرطوم والآن في جوبا يتفاوض مع الجيش/ الحركة الشعبية لتحرير السودان	قبل العفو	من البول نوير من مايوم، كان الشخص الثاني في القيادة لدى غاديت، بقي في الخرطوم عندما التحق غاديت بالجيش الشعبي لتحرير السودان. قاد بولجانغ قواته في جنوب كردفان.
ماثيو بولجانغ	حركة/ جيش تحرير جنوب السودان	كان متمركزا في الكيلو ٢٣، والآن في مايوم	قبل العفو	بول نوير من مايوم، ينتظر الآن الاندماج
بايين ماشار	حركة/ جيش تحرير جنوب السودان	كان متمركزا في الكيلو ٢٣، والآن في مايوم	قبل العفو	بول نوير من مايوم، جاء إلى مايوم مع ٣٠٠٠ رجل ينتظرون الاندماج

مقاطعة بيبور في ولاية جونقلي وقادة الشلك جونسون اولوني واليواك اوغوت في ولاية أعالي النيل. وقد وقع أتور اتفاقية وقف إطلاق نار في كانون أول/يناير ٢٠١١ ولكن المحادثات انهارت واندلع العنف مرة أخرى بين حركة/ جيش جنوب السودان الديمقراطي والجيش الشعبي لتحرير السودان في الشهر الموالي.

وقع ياو ياو وجاي اتفاقيات منفصلة في حزيران/يونيو وتموز/يوليو على التوالي ولكن جاي قتل في وقت لاحق على يد نائبه بحسب الانباء، بالرغم من الاعتقاد بشكل كبير بمسؤولية الجيش الشعبي لتحرير السودان عن مقتله. وكان ياو ياو في انتظار الاندماج في الجيش الشعبي لتحرير السودان في جوبا إلى أن انشق وعاد مرة أخرى إلى الخرطوم في حزيران/يونيو ٢٠١٢ واستأنف التمرد في جونقلي بعد شهر (انظر فصيل الكوبرا، أدناه).[٩]

قتل أتور في ١٩ كانون أول/ديسمبر ٢٠١١، كما ورد أثناء دخوله جنوب السودان من أوغندا، وأصبح بيتر كول شول أوان قائدا أعلى لحركة/ جيش جنوب السودان الديمقراطية.[١٠] في شباط/فبراير ٢٠١٢، أعلنت حكومة جمهورية جنوب السودان أن حركة/ جيش جنوب السودان الديمقراطية وقعت اتفاق سلام وفي ٨ آذار/مارس انتقل أوان إلى جوبا واستسلم للجيش الشعبي لتحرير السودان. ولكن اولوني أنكر أن أوان يمثل جميع فصائل حركة/ جيش جنوب السودان الديمقراطية وبقيت مجموعته من حركة/ جيش جنوب السودان الديمقراطية المتواجدة في أعالي النيل فاعلة على طول الحدود بين السودان وجنوب السودان – حيث عملت من جنوب كردفان إلى أعالي النيل خلال عام ٢٠١٢ والنصف الأول من عام ٢٠١٣ (انظر فصيل أعالي النيل، أدناه).[١١] وإضافة إلى ذلك، كانت هنالك تقارير حول بقايا قوات لأتور من المحتمل أن تكون معادية في مقاطعة بيقي، جونقلي، حتى نهاية آب ٢٠١٣، لكن لا يبدو أنها تشكل تهديدا كبيراً.

في نهاية أيلول ٢٠١٣، كان هنالك حوالي ١٣٠٠ من رجال أتور في مركز تدريب أوينيكيبول في شرق الاستوائية. وقد تم تجريدهم من السلاح وأكملوا التدريب وكانوا في انتظار الاندماج الرسمي.[١٢] وتتم مناقشة فصائل حركة/ جيش جنوب السودان الديمقراطية الفاعلة المتبقية بتفاصيل أكبر أدناه.

حركة/ جيش جنوب السودان الديمقراطية – فصيل الكوبرا

ظهر اسم "فصيل الكوبرا" في منتصف عام ٢٠١٣ للتمييز بين تمرد ياو ياو الثاني وحركة/ جيش جنوب السودان الديمقراطية[١٣] ذات الإطار الأوسع. وتمرد ياو ياو، وهو مدني من قبيلة المورلي من عشيرة نقاروتي وقائد في مجموعة بوتونيا العمرية،[١٤] للمرة الأولى بعد انتخابات عام ٢٠١٠، عندما فشل في الحصول على مقعد في المجلس التشريعي للولاية.[١٥] وادعى لاحقا أن دافعه الرئيسي للتمرد كان التخلف والتهميش لمقاطعة بيبور، وعدم المشاركة المحلية في السلطة مع حكومة بور.[١٦] وفي تمرده الأول، كانت قوات ياو ياو قليلة نسبيا حيث كان قوامها حوالي ٢٠٠ حصلوا على عفو رئاسي عندما استسلم في ٢٠١١.[١٧] وبعد العفو، حصل ياو ياو وقادته على أماكن للإقامة في جوبا حيث كانوا ينتظرون حزمة اندماجهم في الجيش الشعبي لتحرير السودان، فيما تم نقل الجزء الرئيسي من قواته إلى كلية نغاكيغاك العسكرية في شرق الاستوائية، ولاحقا إلى مابيل في غرب بحر الغزال من أجل التدريب.[١٨]

في نيسان/ابريل ٢٠١٢، طلب ياو ياو إجازة طبية وذهب إلى نيروبي للعلاج. ومن هناك انتقل إلى الخرطوم حيث بقي حتى تموز/يوليو ٢٠١٢.[١٩] ومن غير الواضح إذا كان ينوي الانشقاق والهرب الى الخرطوم عندما غادر جوبا أم انه أجرى اتصالا مع الخرطوم في نيروبي فقط. وتدعم بعض جهات الاتصال الخاصة بأتور في الخرطوم حالياً فصيل الكوبرا الخاصة بياو ياو مما يشير إلى إحتمال وجود اتصال سابق. وذكر الكثيرون من مجتمع المورلي، بما في ذلك أحد القادة السابقين لدى ياو ياو، جيمس

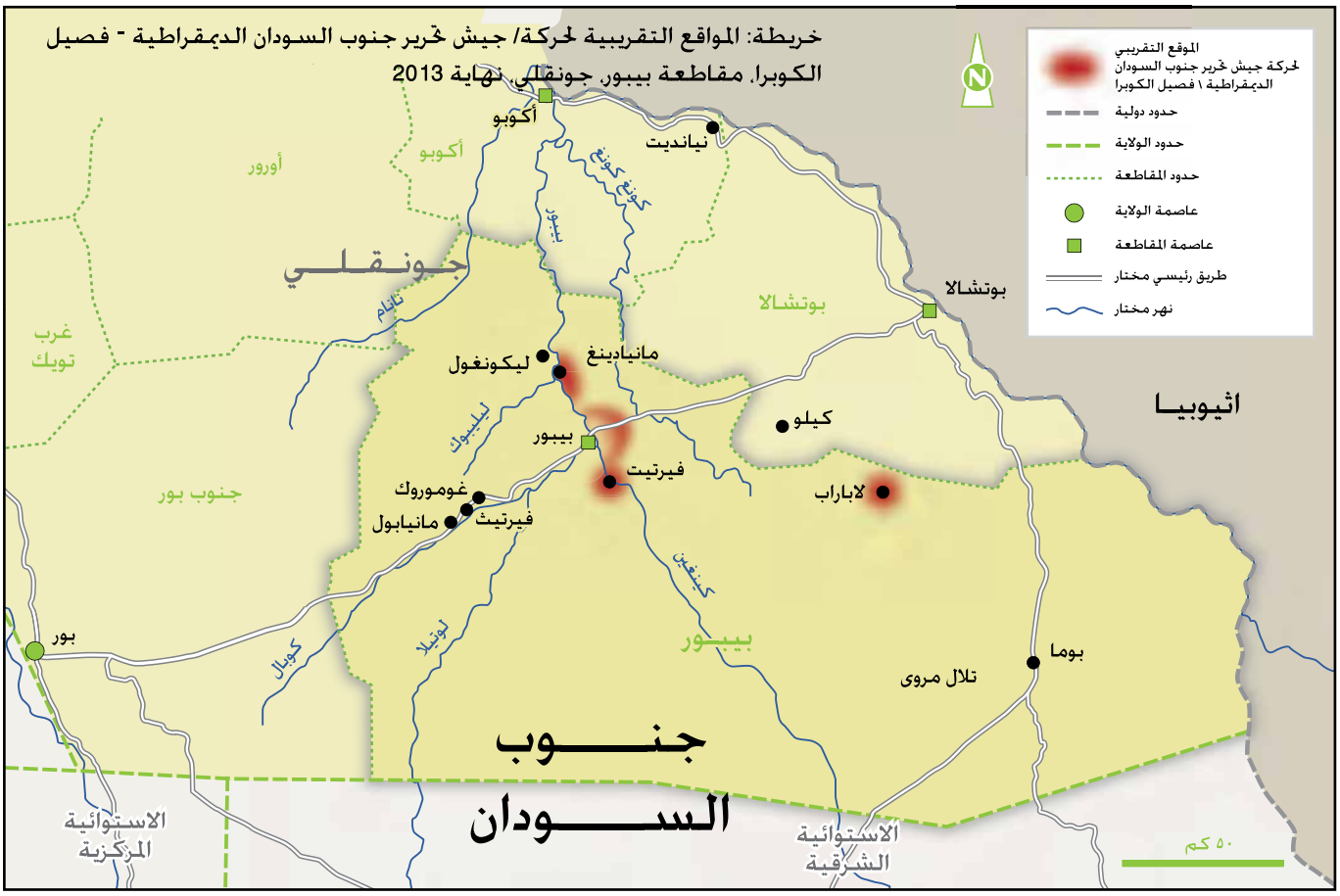

كوبورين، أن انشقاقه فاجأهم جميعا علي حين غرة.[٢٠] وكان الشخص الوحيد الذي بدا أنه على علم بأن ياو ياو كان ينوي الانشقاق الشخص الثاني في القيادة لديه، جيمس أريزين كونغ كونغ. ففي أثناء وجود ياو ياو في نيروبي، باع كونغ كونغ المركبات التي قدمتها حكومة جمهورية جنوب السودان لوفد ياو ياو الذي استسلم وسافر إلى كمبالا حيث أجرى اتصالات مع السفارة السودانية ونقل إلى الخرطوم للانضمام إلى ياو ياو.[٢١] وفي تموز/يوليو ٢٠١٢، عاد ياو ياو وبرفقته حوالي ٤١ شخصا آخرين، بما في ذلك كونغ كونغ وعدد من قادة القوات المسلحة السودانية الذين كانوا يتبعون في السابق إلى قوات دفاع بيبور (المورلي) تحت قيادة السلطان اسماعيل كوني خلال الحرب الأهلية،[٢٢] إلى مقاطعة بيبور سيرا على الأقدام من خلال ولاية النيل الأزرق.[٢٣] ولا تزال مقاطعة بيبور القاعدة الرئيسية للجماعة (انظر الخريطة).

كانت محفزات ياو ياو لانشقاقه الثاني شخصية وسياسية. ووفقا للجيش الشعبي لتحرير السودان، فقد كان غير راض عن حزمة اندماجه، بما في ذلك رتبته. وذكر رئيس أركان الجيش الشعبي لتحرير السودان الفريق أول جيمس هوث ماي أنه، في حين لم تتم تسوية قضية رتبته في وقت انشقاقه، إلا أنه كان هنالك مؤشرات بأنه لن يعرض عليه رتبة لواء، الرتبة التي كان يحملها في تمرد أرتور، وأن ياو ياو اعتبر ذلك "تنزيلا لرتبته".[٢٤] وتشمل الأسباب السياسية المطروحة لإنشقاقه الثاني انتهاكات الجيش الشعبي لتحرير السودان خلال حملة نزع السلاح في الفترة آذار/مارس – تشرين أول/اكتوبر ٢٠١٢ في جونقلي، وتحديدا في مقاطعة بيبور،[٢٥] والتهميش السياسي لمجتمع المورلي على مستوى الولاية، والفساد المستشري والحكم الضعيف في الدولة الجديدة. وادعى أيضا بأنه يقاتل للحصول على ولاية منفصلة للمورلي.[٢٦]

في نيسان/ابريل ٢٠١٣، أصدر ناطق جديد باسم الجماعة، العقيد بيتر كوني كوبرين،[٢٧] بيانا ينص على أن هدفهم الرئيسي هو "إنشاء نظام حكم حر و عادل و ديموقراطي و لامركزي، و عقد اجتماعي يستند إلى الإرادة الحرة والمشاركة الشعبية من جميع شعب جنوب السودان".[٢٨] وأوجز ما يسمى إعلان جبل بوما الذي أعقب البيان مظالمهم التي أدت إلى التمرد: عدم المساواة العرقية والفساد والحصانة ضد العقوبات وعدم تحقيق العدالة. ودعا البيان إلى حل الحكومة الحالية وتشكيل حكومة ثورية انتقالية تتولى الحكم حتى الانتخابات في عام ٢٠١٥، وتوحيد الأمة فيدراليا.[٢٩] وبعد إعلان العفو الرئاسي في وقت لاحق من الشهر نفسه، واتفاق السلام لاحقا بين حركة/ جيش تحرير جنوب السودان وحكومة دولة جنوب السودان، عمم كوبرين رسالة بالبريد الالكتروني تفيد أن حركة/ جيش جنوب السودان الديمقراطية لم يشاركوا جميعا في المفاوضات وأنه "لا يوجد هنالك سلام مع النظام في جوبا ما لم يتم حله. وأن السلام الذي يعتبر مقبولا لنا هو الذي يتم بوساطة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة و الولايات المتحدة الأمريكية".[٣٠]

هيكل القيادة والأصول العسكرية

يضم الهيكل القيادي لياو ياو نائبه، كونغ كونغ، بالإضافة إلى ثلاثة قادة سابقين في القوات المسلحة السودانية – أدوك أغول وغايين نقاروبين توروكون ولونغابين وياه – الذين قدموا معه من الخرطوم (أنظر الجدول ١). واستسلم جيمس كوبورين، الذي كان أيضا ضمن الهيكل القيادي، للجيش الشعبي لتحرير السودان مع ٢٨٠ جندي في ٤ كانون أول/ ديسمبر ٢٠١٣. [٣١] وفي الخرطوم، اتصل ياو ياو مع جهاز الأمن والمخابرات الوطني، الذي يعتقد انه كان ينسق عمليات إنزال جوي للأسلحة لقوات الكوبرا في بيبور.[٣٢] وهناك أيضا تقارير غير مؤكدة عن وجود اتصال مع الإريتريين من أجل الأسلحة ولكن مسح الأسلحة الصغيرة لم يؤكد الاتصال.[٣٣]

ومن الصعب تقدير القوة الحالية لقوات ياو ياو لأن الكثير منها تتشكل من شباب المورلي الذين لا يستمرون مع القوات بشكل ثابت لأن محفزهم الأساسي يتمثل في الوصول إلى الأسلحة لاحتياجاتهم الخاصة. وفي حين أن هنالك تقديرات بأنه يستطيع أن يقود ٣٠٠٠ – ٦٠٠٠ من الشباب والمتمردين[٣٤] إلا أن المراقبون الذين كانوا في مخيمه قدروا ما مجموعه ٥٠٠ – ١٠٠٠ رجل.[٣٥] وتضاءل الدعم الأولي من مجتمع المورلي في نهاية عام ٢٠١٢، حيث كان القادة الجدد لدى ياو ياو أكثر عنفا مع أفراد المجتمع المحلي الذين وجدوهم غير داعمين للمتمردين بالشكل الكافي.[٣٦] إضافة إلى ذلك، كان هنالك تقارير بأن عدد كبير من الشريحة العمرية اللانغو[٣٧] انسحبوا من التمرد بتاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر بسبب النزاع مع الفئة العمرية البوتونيا التي يعتبر ياو ياو عضوا فيها.[٣٨] وقد ذكرت التقارير أن أدوك أغول تحديدا قاد هجمات عنيفة على منطقة غوموروك بسبب قلة الدعم من المجتمع. ومع ذلك، فقد وجه ياو ياو العنف بشكل محدود نسبيا عموما ضد المدنيين من المورلي بخلاف القتال بين الفئات العمرية ومن وقعوا في مرمى النيران.[٣٩]

رافق ياو ياو عدد قليل من قواته الأصلية في الانشقاق الثاني. وكان كونغ كونغ الوحيد من قادته الذي التحق به في الخرطوم. وتم اعتقال بقية الهيكل القيادي في جوبا، بما في ذلك جيمس كوبورين، بعد وقت قصير من انشقاق ياو ياو الثاني ووضعوا في السجن في ياي في حزيران/يونيو ٢٠١٢. وفي ١٦ آب/اغسطس ٢٠١٢، هرب أربع عشرة منهم وسافروا إلى بيبور ولكن سبعة منهم قتلوا وأعيد أسر أحدهم في الطريق. وأثناء وجوده في الخرطوم، التحق بياو ياو ٤١ جنديا سابقا في الجيش السوداني/ ميليشيا اسماعيل كوني الذين سافروا معه في تموز/يوليو – آب/اغسطس ٢٠١٢ عائدين إلى بيبور. وقد قتل أحدهم في الطريق.[٤٠] وكان هنالك عدد من التقارير عن قتال التوبوزا والأنيواك والشلك والنوير إلى جانب قوات ياو ياو بالرغم من عدم تأكيد ذلك. وفي تشرين أول/اكتوبر ٢٠١٢، ألقي القبض على قائد في الجيش الشعبي لتحرير السودان من قبيلة لو النوير، اللواء سيمون غاتويتش دوال، بسبب صلات مزعومة مع ياو ياو.[٤١]

مناطق العمليات: تقع مناطق عمليات ياو ياو بشكل أساسي في مقاطعة بيبور بالرغم من انتقال جماعته إلى مقاطعات أخرى في جونقلي، وعلى وجه التحديد تلك المجاورة لبيبور، وكانت هنالك تقارير حول أنشطة عبر الحدود في اثيوبيا.[٤٢] وتفيد أغلب تقارير المخبرين بأن ياو ياو لا يسيطر بشكل فعلي على أية منطقة ولكنه يتنقل حول المواقع الرئيسية.[٤٣] وقد بدأ تمرده الثاني على نهر النانام حول كارياك، وانتقل بعد ذلك مقابل ليكوانغول إلى تيارا، في تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، وأخيرا إلى المنطقة المحيطة بكيلو. وقد أخرج لفترة وجيزة من كيلو خلال هجوم الجيش الشعبي لتحرير السودان في آذار/مارس – نيسان/ ابريل ٢٠١٣، ولكن عاد بعد ذلك في أيار/مايو. وفي حين يلقى اللوم كثيرا في الهجمات على المقاطعات الحدودية، وتحديدا مقاطعة أكوبو، و داخل اثيوبيا

على قوات ياو ياو أو الشباب الذين يصطفون معها، إلا أنها تبقى غير مؤكدة.

وأفيد أنه تم تقسيم بيبور في البداية تحت قيادات مختلفة حيث كان أدوك أغول في غوموروك وياو ياو في منطقة ليكوانغول وجيمس كونغ كونغ في نانام وكوبورين حول بيبور وفيرتيث.[٤٤] وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أفيد مع ذلك أن قوات الكوبرا كانت تتجمع في كيلو في بوتشالا. ويبدو أن الهجرة كانت مدفوعة بتوقعات الحصول على دعم بالسلاح من الخرطوم، وهذا ما زعم أنه حدث في ٣ – ٤ شباط/فبراير،[٤٥] والهجرة السنوية إلى هذه المنطقة للوصول إلى الرعي حول جوم.

في آذار/مارس ٢٠١٣، كانت قوات ياو ياو تنشق مرة أخرى إلى مجموعات أصغر وتتنقل في مقاطعة بيبور. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى هجوم جديد من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان بالرغم أن أغلب القتال كان نتيجة لاستهداف الجيش الشعبي لتحرير السودان لمخيمات قطعان المورلي.[٤٦] كانت قوات ياو ياو تتركز بشكل أساسي في الجزء الشرقي من المقاطعة – حول بلدة بوما وتلال مروى – وعلى الحدود مع بوتشالا، بالرغم من وجود تقارير حول نشاط في أجزاء أخرى من المقاطعة بما في ذلك حول بلدتي بيبور وغوموروك. وفي نيسان/ابريل، كان هنالك تزايد في النشاط وتحديدا حول غوموروك. وازدادت الاشتباكات بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات ياو ياو فجأة في جميع أنحاء المقاطعة حيث تعرض الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى خسائر كبيرة وانهار الانضباط بين جنود الصف. وورد أن عددا غير معروف من الجيش الشعبي لتحرير السودان فروا من الخدمة وارتفع عدد الانتهاكات ضد المدنيين.[٤٧] وفي كبويتا وحدها، كان هنالك ٧٠٠ – ٨٠٠ فار من الجيش الشعبي لتحرير السودان وألقي اللوم على وحدات فارة أخرى من الجيش الشعبي لتحرير السودان في عمليات النهب العنيفة في بور جنوب وشرق الاستوائية.[٤٨]

في ٩ نيسان/ابريل، نصب مسلحون يرتدون الزي الرسمي كميناً لقافلة للامم المتحدة متوجهة إلى بيبور على الطريق بور – غوموروك مما أدى إلى مقتل ١٢ شخصا وإصابة ٩ آخرين ونهب معدات عسكرية لحفظ السلام تابعة للامم المتحدة.[٤٩] وألقى الجيش الشعبي لتحرير السودان باللوم على ميليشيا ياو ياو، ولكن حركة/ جيش جنوب السودان الديمقراطية نفت في بيان صحفي مسؤوليتها ودعت الأمم المتحدة إلى إجراء تحقيق شامل،[٥٠] والجاري تنفيذه حاليا.

في ٢ أيار/مايو ٢٠١٣، أصدر كوبرين بيانا صحفيا يحث فيه المنظمات غير الحكومية والمدنيين على مغادرة كابويتا وبيبور لأن حركة/ جيش جنوب السودان الديمقراطية كانت على وشك مهاجمتهم.[٥١] وفي الأيام الأخيرة من شهر نيسان/ابريل، احتلت قوات ياو ياو تلال مروى وفي ٦ أيار/مايو أعلن احتلاله لبلدة بوما الأمر الذي أنكره الجيش الشعبي لتحرير السودان في البداية ولكنه أقر به لاحقا.[٥٢] وفي ١٣ أيار/مايو صدر بيان صحفي ثاني يبين بأن الميليشيات كانت على وشك دخول مدينة بيبور واحتلالها وأن كتيبتان كانتا في طريقهما لمهاجمة مدينة بور، عاصمة الولاية.[٥٣] وبعد إعلان الجيش الشعبي لتحرير السودان بإعادة احتلاله لمدينة بوما في ١٨ أيار/مايو، رد كوبرين بتعميم بريد الكتروني بأنهم احتلوا فقط بلدة إيتي التي تبعد ١٥ كم عن بوما. وقامت منظمات غير حكومية وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بزيارة بوما حيث أكدت أنه أعيد احتلالها من قبل كتيبتين من قوات الكوماندوز في الجيش الشعبي لتحرير السودان.[٥٤] وكان هنالك تقارير عن وجود عدد من حالات الإعدام خارج نطاق القضاء للمورلي في مدينة بوما بما في ذلك قتل العميد بينو في الجيش الشعبي لتحرير السودان وهو من المورلي.[٥٥] ومنذ ذلك الحين تم التخلص من رفع إدارة البايام في بوما للتقارير إلى مفوض بيبور و منح منصبي المدير ونائب المدير من البايام إلى أعضاء من مجتمع النوير لو مما ولد شعورا لدى مجتمع المورلي بأنهم يطردون من بوما بايام.[٥٦]

في حزيران/يونيو، وردت تقارير حول انقسام قوات ياو ياو واتجاه بعض القوات إلى كيلو (جنوب غرب بوتشالا) والأخرى إلى اوبوت (شمال غرب بوتشالا). وأورد مفوض مقاطعة بيبور أيضا أن ياو ياو أنشأ مركز قيادة جديد على بعد ٥٠ كم شرق بيبور في ليلليم على طول نهر كونغ كونغ. لكن بنهاية تشرين أول/اكتوبر ٢٠١٣، ساد اعتقاد بأن ياو ياو وحلقته المقربة يتواجدون في مانيادنغ التي تبعد حوالي ثلاث ساعات سيرا على الأقدام عن ليكوانغول.[٥٧] ويرأس جيمس كونغ كونغ أزارين العمليات في فيرتيت. وتتمركز القوات الأخرى في لاباراب.[٥٨]

الأسلحة والذخيرة: توفر الدعم لتمرد ياو ياو الأول من خلال الأسلحة المزودة من السودان إلى جورج أتور، وهنالك أدلة قوية على أن تمرده الثاني استفاد من العتاد العسكري المزود مباشرة من السودان. ووجد تحليل مسح الأسلحة الصغيرة للأسلحة المتوفرة لدى أعضاء جيش/ حركة جنوب السودان الديمقراطية المنشقين وتلك التي تم الاستيلاء عليها من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان بأنها مطابقة لتلك المتوفرة في مخزونات القوات المسلحة السودانية والميليشيات الجنوبية الأخرى (انظر الصندوق ١). كما أورد القادة المنشقين تفاصيل العديد من عمليات الإنزال الجوي للمعدات العسكرية في مقاطعة بيبور بعد آب ٢٠١٢.[٥٩] كما يبدو أن الجيش الشعبي لتحرير السودان خسر كميات كبيرة من الأسلحة لصالح قوات ياو ياو.

وصفت تقارير المتابعة لمسح الأسلحة الصغيرة في نيسان وتموز ٢٠١٣ الأسلحة من ميليشيات ياو ياو.[٦٠] البنادق الهجومية الصينية نوع ٥٦ ونوع ٥٦-١ مع الذخيرة، والبنادق الهجومية الصينية سي كيو (طراز إم١٦) مع ذخيرة صينية عيار ٥,٥٦ × ٤٥ ملم، وقاذفات الصواريخ السودانية آر بي جي – ٧ المصنعة في مجمع اليرموك الصناعي أيه ٣٠ في الخرطوم، والبنادق الآلية الصينية عامة الأغراض نوع ٨٠ ملم عيار ٧,٦٢ × ٥٤ آر مع الذخيرة، بما في ذلك السودانية عيار ٧,٦٢ × ٥٤ آر مع الذخيرة. وكانت هنالك تقارير تفيد بأنه تم إسقاط أسلحة إضافية مؤخرا في ٨ آب ٢٠١٣.[٦١]

جيش/ حركة جنوب السودان الديمقراطية – جماعة أعالي النيل

كان جونسون اولوني، مواطن من الشلك من مقاطعة بانياكانغ في أعالي النيل، أحد نواب روبرت غوانغ حتى اندماج غوانغ في الجيش الشعبي لتحرير السودان في نهاية ٢٠١٠.[٦٢] وكانت حركات تمرد الشلك نشأت في البداية كنتيجة للخلافات بين مجتمع الشلك وحكومة أعالي النيل على الأراضي والإقليم و تفاقمت لاحقاً

الصندوق ١: الأسلحة المنتشرة بين المتمردين الجنوبيين

خلال الفترة ٢٠١١ – ٢٠١٣، قام مسح الأسلحة الخفيفة بإجراء العديد من الزيارات الميدانية للتفتيش عن الأسلحة المتوفرة لدى جماعات الميليشيات السودانية الجنوبية سواء التي انشقت أو قبلت العفو ولمعاينة المعدات التي استولى عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان من المتمردين خلال المعركة. بالرغم من تنوع تصنيف الأسلحة ضمن مخزون كل جماعة إلى حد ما، إلا أن المقارنة بين الجماعات تظهر أن ما تمتلكه من أسلحة يتشابه إلى حد مذهل. وإضافة إلى ذلك، تتطابق الأسلحة والذخيرة المتوفرة لدى المتمردين الجنوبيين مع الأسلحة التي استولت عليها قوات المتمردين من القوات المسلحة السودانية في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق. تبين عمليات التفتيش الدقيقة والمقابلات مع المنشقين ومقارنة الآلاف من العينات في مختلف مناطق الصراع بين السودان وجنوب السودان أنه تم إمداد الجماعات المتمردة الجنوبية بكميات كبيرة من الأسلحة الصينية والإيرانية والسودانية من قوات الأمن السودانية. وفيما يلي مجموعة منتقاة من الأسلحة المنتشرة بين الجماعات المتمردة في جنوب السودان.

البنادق الهجومية الصينية. تعتبر البندقية الهجومية السلاح الأكثر شيوعا بين المتمردين. وفي عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، قام مسح الأسلحة الصغيرة بتوثيق المئات من البنادق الهجومية صينية الصنع الجديدة ذات العلامات التجارية الجديدة من نوع ٥٦-١ مع حركة/ جيش تحرير جنوب السودان (غاديت) وحركة/ جيش جنوب السودان الديمقراطية (أتور) وكذلك مع ميليشيات النوير لو التي وفرها أتور لإسناد قتاله ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان.[٦٢] في نهاية عام ٢٠١٢ وطوال عام ٢٠١٣، ظهرت قوات ياو ياو وكذلك أعضاء حركة/ جيش تحرير جنوب السودان (بابيني) وميليشيات جونسون اولوني التي قبلت العفو في نيسان وحزيران ٢٠١٣، على التوالي، وقد تسلحت حديثا ببنادق سي كيو صينية الصنع (نسخة من طراز إم١٦). وفي جميع الحالات، تمت إزالة علامات مصنع سي كيو والأرقام المتسلسلة بشكل ممنهج من خلال السك لإخفاء مصدرها عن قصد. وعلاوة على ذلك، تم تعبئة البنادق بمجموعة واحدة من الذخيرة عيار ٥,٥٦ × ٤٥ ملم صينية الصنع التي أنتجها المصنع ٧١ عام ٢٠٠٨. وكانت هذه المرة الأولى التي تتم فيها ملاحظة هذا النوع من البنادق والذخيرة في السودان وجنوب السودان. ولأن عيار هذه البندقية والذخيرة نادر للغاية في جنوب السودان، فقد تكون الخرطوم قد وفرت بنادق سي كيو كوسيلة للسيطرة على امدادات الذخيرة إلى مستخدميها.

الذخيرة السودانية والصينية. هنالك العشرات من أنواع الذخائر عيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم (للبنادق الهجومية من نوع أيه كي) المنتشرة في السودان وجنوب السودان. ومع ذلك، فقد حدد مسح الأسلحة الصغيرة القليل من الأنواع الموجودة بكثافة خصوصا لدى المتمردين الجنوبيين. ويتمثل المنتجان الأكثر شيوعا لذخائر ٧,٦٢ × ٣٩ ملم التي تم رصدها مع الميليشيات في جنوب السودان في السودان والصين. ورصد المسح على وجه التحديد آلافا من الطلقات من عيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم المصنعة في السودان التي تحمل الختم "١___٣٩___١٠" (انظر الصورة)، حيث من المرجح أن يدل "١" على رقم المجموعة وأن يمثل "٣٩" خرطوش الطلقة و"١٠" سنة الإنتاج. وكانت هذه المجموعة من الذخيرة موجودة بشكل موحد في أكثر من ١٥٠ بندقية هجومية من نوع ٥٦-١ استولى عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان من حركة/ جيش تحرير جنوب السودان (غاديت) في نيسان ٢٠١١، وكانت موجودة بين المعدات التي استولى عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان من جورج أتور في وقت سابق من نفس السنة. وفي السنة الموالية، سلمت قوات دفاع جنوب السودان بقيادة جون دوت طلقات مماثلة بعد العبور إلى جنوب

عينة من الذخيرة السودانية عيار ٧,٦٢ × ٥٤ آر التي تم الاستيلاء عليها من قوات جورج أتور في بداية ٢٠١١ في ولاية جونقلي. (جونا ليف)

عينة من الذخيرة السودانية عيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم التي وجدت معبأة في البنادق الهجومية من نوع ٥٦-١ التي تم الاستيلاء عليها من قوات بيتر غاديت في نيسان ٢٠١١ في ولاية الوحدة (جونا ليف)

السودان من النيل الأزرق. وقد لاحظ مسح الأسلحة الصغيرة أصنافا مماثلة من الذخيرة عيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم بأرقام مجموعات وسنوات إنتاج مختلفة مع المليشيات الجنوبية الأخرى وكذلك بين الأسلحة التي استولت عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال من القوات المسلحة السودانية في جنوب كردفان والنيل الأزرق.

تتمثل مجموعة ثانية من الذخيرة المنتشرة بين المتمردين الجنوبيين في الذخائر عيار ٧,٦٢ × ٥٤ آر ملم المصنعة في المصنع الصيني ٩٤٥ (للمدفع الرشاش بي كي إم)، والتي تم تصنيعها من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١ (انظر الصورة). وقد وظفت أيضا القوات المسلحة السودانية كميات كبيرة من هذا النوع من الذخيرة في دارفور،[٦٣] واستولت الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال على كميات كبيرة منها من القوات المسلحة السودانية في جنوب كردفان والنيل الأزرق. ويميل الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى استخدام أنواع أقدم من الذخيرة عيار ٧,٦٢ × ٥٤ آر ملم من دول حلف وارسو السابق فضلا عن بعض الأنواع الصينية القديمة. وقد رصد مسح الأسلحة الصغيرة في البداية ذخيرة من المصنع ٩٤٥ مع المعدات التي استولى عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان من قوات أتور في بداية ٢٠١١. وكانت الذخيرة موجودة في العبوات السودانية مما يشير إلى أن السودان قد تكون استوردتها وأعادت تعبئتها. وبعد قبول حركة/ جيش جنوب السودان الديمقراطية العفو تحت قيادة بيتر كول شول أوان، قامت بتسليم كميات كبيرة من الذخائر الموردة حسب زعمهم من قبل الخرطوم، بما في ذلك الذخائر عيار ٧,٦٢ × ٥٤ آر ملم من المصنع ٩٤٥ مع العلامات على الصندوق والتي تشير إلى أن الصين باعت ذخائر إلى السودان في عام ٢٠١٠. وكانت نفس المجموعة من الذخيرة موجودة مع حركة/ جيش تحرير جنوب السودان بعد قبولها العفو ومع الأسلحة التي جمعها الجيش الشعبي لتحرير السودان واستولى عليها من قوات ياو ياو في ٢٠١٣.

قاذفات الصواريخ آر بي جي – ٧ الإيرانية والسودانية. يتم تصنيع أغلب قاذفات الصواريخ آر بي جي – ٧ المستخدمة من قبل المتمردين الجنوبيين في إيران والسودان. وقام مسح الأسلحة الصغيرة بتوثيق ثلاثة أنواع رئيسية من قاذفات الصواريخ: ١) القاذفات سودانية الصنع التي تشبه إلى حد كبير قاذفات الصواريخ آر بي جي – ٧ السوفياتية؛ ٢) قاذفات الصواريخ آر بي جي – ٧ إيرانية الصنع ذات المقابض المميزة؛ ٣) القاذفات الهجينة، التي على الأغلب يتم تركيبها في الخرطوم، والتي تجسد كلا الخصائص الإيرانية والسودانية. كما قام مسح الأسلحة الصغيرة بتوثيق هذه القاذفات مع حركة/ جيش تحرير جنوب السودان (غاديت) في ٢٠١١ و٢٠١٣ وحركة/ جيش جنوب السودان الديمقراطية (أتور) في ٢٠١١ و٢٠١٢ والوحدة المتكاملة المشتركة للقوات المسلحة السودانية في ٢٠١١ وحركة/ جيش جنوب السودان الديمقراطية (ياو ياو) في ٢٠١٣ ومع قوات جونسون اونولي في ٢٠١٣. تمثل البنادق الهجومية وذخائر الأسلحة الصغيرة وقاذفات الصواريخ آر بي جي – ٧ الموصوفة هنا عينة صغيرة من الأسلحة شائعة الاستعمال لدى الجماعات المتمردة الجنوبية. واستنادا إلى تحليل دقيق لهذه المقتنيات مقارنة مع مخزونات القوات المسلحة السودانية والعديد من الشهادات من أعضاء سابقين في الميليشيات، يتضح أن دولة السودان قد لعبت دورا رئيسيا في إمداد قادة التمرد الجنوبيين.

المصدر: ليف وليبرون، يصدر قريبا

بحملة نزع السلاح في عام ٢٠١٠ و التي ارتكبت خلالها الكتيبة السابعة في الجيش الشعبي لتحرير السودان انتهاكات واسعة النطاق. وفي البداية، أمضى اولوني ورجاله عدة شهور في انتظار الاندماج في الحركة الشعبية لتحرير السودان في اواتشي بالقرب من مقر الكتيبة السابعة، ولكن العملية انهارت في آذار/مارس ٢٠١١ بعد اتهام أحد رجال اولوني لجندي من الجيش الشعبي لتحرير السودان باغتصاب زوجته وطالب رجال اولوني بتحقيق العدالة.[٦٥] وفي المعركة التي تلت ذلك، قتل ١٤ شخصا. وقاد اولوني رجاله عبر الحدود إلى جنوب كردفان وانضم إلى حركة/ جيش جنوب السودان الديمقراطية تحت قيادة أتور.[٦٦] وبعد وفاة أتور في كانون أول ٢٠١١ واتفاق سلام أوان في بداية ٢٠١٢، ادعى اولوني القيادة العامة للحركة/ جيش جنوب السودان الديمقراطية.[٦٧] وتزعم الحكومة على نحو متكرر أن ميليشيات الشلك متحالفة وتتلقى الدعم من الحزب السياسي للحركة الشعبية لتحرير السودان – التغيير الديمقراطي، وهو الأمر الذي ينكره زعيم التنظيم لام أكول.[٦٨]

في نهاية عام ٢٠١٢ وبداية عام ٢٠١٣، شنت قوات اولوني عدد قليل من الهجمات على جنوب السودان وقد أفيد من قبل عدد من المصادر أنها كانت تستخدم من قبل السودان لمحاربة الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال في جنوب كردفان.[٦٩] بالرغم من رفض اولوني علنيا للعفو الرئاسي في البداية في نيسان ٢٠١٣، وإصداره بيانا يوضح أنه لن يستسلم أبدا لـ "نظام الحركة الشعبية لتحرير السودان"، إلا أنه في أيار ٢٠١٣ أصدر ملك الشلك انذارا أخيرا لاولوني لقبول العفو. وبعد ذلك طلب اولوني العفو من الملك عن قتل قائد الشلك في عام ٢٠١٠ وقد حصل عليه. وفي بداية حزيران ٢٠١٣، قبل اولوني رسميا العفو الرئاسي وانتقل ٣٠٠٠ جندي إلى أعالي النيل. ولا تزال غالبية قواته في كودوك في مقاطعة فشودة حيث ينتظرون منذ تشرين أول ٢٠١٣ الاندماج في الجيش الشعبي لتحرير السودان. ويتواجد اولوني حاليا في جوبا حيث يتفاوض حول شروط الاندماج ولكن المداولات تتحرك ببطء شديد. وفي بيان في ٦ حزيران، ذكر اولوني أنه تلقى الدعم من الخرطوم في أنشطته الخاصة بالتمرد[٧٠] وأكد تفتيش لمسح الأسلحة الصغيرة على أسلحته في كودوك في شهر تموز ذلك.[٧١]

هيكل القيادة والأصول العسكرية

ارتبط اولوني مع اليواك اوغوت أكول بشكل وثيق، المفوض السابق لإقليم مانيو حيث تواجدت القوات لوقت طويل في مواقع مشتركة.[٧٢] وفي حزيران ٢٠١٣، قبل ثلاثة شهور من قبول اوغوت للعفو، هاجم رجاله واداكونا في شمال أعالي النيل (راجع الجدول ٢).

مناطق السيطرة. طوال عام ٢٠١٢ وحتى عام ٢٠١٣، عملت قوات اولوني بشكل رئيسي في إقليمي فشودة ومانيو في أعالي النيل ولكن مع وجود تقارير على تحركها بحرية في جنوب كردفان أيضا.[٧٣] وفي بداية ٢٠١٢، كانوا يتشاركون الموقع مع قوات ماثيو بولجانغ وحركة/ جيش تحرير جنوب السودان التابعة لبابيني (انظر أدناه) في الكيلو ٢٣ بين هجليج وخرسانة حيث أفادت التقارير بتلقي قواتهم للتدريب وتزويدها بالإمدادات من قبل الخرطوم.[٧٤] وأوردت العديد من المصادر مشاركة ميليشيا اولوني في مناوشات عبر الحدود على طول حدود جنوب كردفان وأنها احتلت جاو مع القوات المسلحة السودانية في بداية ٢٠١٢. [٧٥] مع ذلك وبحلول آب/ اغسطس ٢٠١٢، كان هنالك انقسامات داخل حركة/ جيش تحرير جنوب السودان وانتقلوا إلى حدود أعالي النيل حيث مكثوا حتى قبول العفو.[٧٦]

قوات دفاع جنوب السودان وأتباعها

ظهر غوردون كونغ، قائد قوات دفاع جنوب السودان في شرق أعالي النيل، مرة أخرى في عام ٢٠١١ بعد عدة سنوات من السكون.[٧٧] وانشق اثنان من قادته وهما اللواء جون دوت بيتش والعميد جيمس دوت لام لينضما إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان في أيار / مايو ٢٠١٢ مع ٢٥٠ شخص من قوات كونغ بالرغم من تشكيك قوات دفاع جنوب السودان في هذا الرقم.[٧٨] واستقر كونغ، المتقدم في السن وفي حالة صحية سيئة الآن، في الخرطوم بينما تشترك قواته في المواقع وتنسق مع عدد من القادة الآخرين على طول الحدود بين أعالي النيل والنيل الأزرق. ومن غير الواضح مدى التأثير الذي لا يزال يحتفظ به على ميليشياته السابقة.

في نيسان/ابريل ٢٠١٣، كان كونغ أحد قادة الميليشيا الستة الذين عرض عليهم العفو الرئاسي. وتم إدراج قوات دفاع جنوب السودان ضمن المجموعات التي حصلت على العفو الرئاسي في البيان الصحفي المشترك في ٢٦ نيسان/ابريل،[٧٩] وتم نشر موافقة كونغ في نهاية أيلول/ديسمبر،[٨٠] ولكن وفقا لمصدر للأمن الوطني في جنوب السودان، فقد تراجع كونغ عن موافقته.[٨١] وفي أيار/مايو ٢٠١٣، ورد بأن جهاز الأمن والمخابرات الوطني اعتقل كونغ في الخرطوم وأنه محتجز تحت الإقامة الجبرية بحجة المشاركة في محادثات السلام مع جنوب السودان.iv ولا يزال وضع قواته غير واضح.

هيكل القيادة والأصول العسكرية

تشترك قوات كونغ في الموقع مع عدد من القادة على طول الحدود الشرقية لأعالي النيل في النيل الأزرق، بما في ذلك مونتو موتالا عبد الله ومحمد كول أمير وكمال لوما وجيمس بوغو.[٨٢] ومن غير الواضح كيف يندرجون في هيكل قيادة قوات دفاع جنوب السودان ولكن مسؤولي كل من الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال والجيش الشعبي لتحرير السودان يفيدون بأنهم جميعا ينسقون بشكل وثيق مع القوات المسلحة السودانية في النيل الأزرق ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال وعلى طول حدود أعالي النيل.

كان مونتو عبدالله، الذي ينحدر من مجموعة البرون العرقية في مقاطعة مابان، المفوض هناك حتى ٢٠١٠ عندما بدأ تمردا بعد الانتخابات.[٨٤] وبدأ ايفو مونتو، نائب حاكم أعالي النيل والذي ينحدر أيضا من مابان، محادثات السلام مع مونتو عبدالله في أيار/ مايو ٢٠١٢. [٨٥] بالرغم من انطلاق المحادثات بشكل جيد وانعقاد الاجتماعات بتسهيلات من مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان وتمركز الميليشيا بالقرب من الجيش الشعبي لتحرير السودان إلا أن المحادثات توقفت واختفت جماعة الميليشيا عائدة إلى النيل الأزرق دون إبداء الأسباب.

كان كمال لوما نائب مونتو عبدالله عندما كان مع حزب المؤتمر الوطني في مابان ولا يزال يحتفظ بروابط قوية مع ميليشياته.[٨٦] وتشترك قواته في الموقع مع قوات جيمس بوغو في النيل الأزرق.[٨٧] ووفقا للحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، فقد تم تعيينهم من قبل القوات المسلحة السودانية للقتال مع "السود في ولاية النيل الأزرق" ويتم تزويدهم بالخدمات اللوجستية والدعم من الخرطوم و الدمازين.[٨٨]

كان محمد كول أمير، الذي يسمى أيضا "أبيلانق"، مفوض مقاطعة الرنك ولكن تم استبداله بدينغ أكواي كاك في أيار/مايو ٢٠٠٧ عندما أعاد الرئيس تشكيل حكومة أعالي النيل. وكان عضو ميليشيا منحازاً للقوات المسلحة السودانية خلال الحرب الأهلية وبعد استبداله عاد إلى أنشطة الميليشيا.[٨٩] وتم إلقاء اللوم في حادثين منفصلين في آب/اغسطس وأيلول/ سبتمبر ٢٠١٢ في مقاطعة الرنك على قواته.[٩٠] وأفيد

أيضا أنه شغل منصب مدير الإذاعة في البرامج الإذاعية لحركة/ جيش تحرير جنوب السودان في الخرطوم.

في بداية عام ٢٠١٣، كان هنالك العديد من التقارير بالتجنيد الإجباري لمواطني جنوب السودان الذين لا يزالون يعيشون في أجزاء مختلفة من السودان (النيل الأبيض وسنار وكردفان والقضارف، وبدرجة أقل، الخرطوم) في الجماعات الموالية لقوات دفاع جنوب السودان وأن الميليشيات حصلت على الموافقة من الحكومة السودانية بتجنيد طلاب جنوب السودان تحديدا.[٩١] وإضافة إلى ذلك، أفادت الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال أن الميليشيات كانت تقوم بتجنيد الجنوبيين الذين تم تسريحهم مسبقاً من القوات الرسمية في النيل الأزرق.[٩٢]

مناطق السيطرة. تشاركت ميليشيات قوات دفاع جنوب السودان الموقع في بوات، مقاطعة التضامن، النيل الأزرق. وتم توجيه اللوم إليها عن الهجمات التي وقعت في شباط/فبراير ٢٠١٣ بين بلدتي بابانيس، القولي، وأبو نوارة في النيل الأزرق.[٩٣] ومن بوات، كانت الميليشيات نشطة في أولو في النيل الأزرق، وسعت للحصول على طرق في مقاطعة مابان في أعالي النيل – بالقرب من مخيم دورو للاجئين. وفي شباط/فبراير ٢٠١٣، أفيد بأنها كانت تتحرك باتجاه الجنوب الغربي إلى مناطق النفط في أعالي النيل. وفي نفس الوقت تقريبا، كانت تنتقل إلى ولاية النيل الأبيض لتجنيد الجنوبيين الذين لا يزالون هناك بالقوة.[٩٤]

حركة/ جيش تحرير جنوب السودان

انشق بيتر غاديت، وهو من النوير بول من مقاطعة مايوم في ولاية الوحدة، عن الجيش الشعبي لتحرير السودان في آذار/مارس ٢٠١١ وأطلق إعلان مايوم في ١١ نيسان/ابريل ٢٠١١ الذي انتقد قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان وأعلن تشكيل حركة/ جيش تحرير جنوب السودان بهدف اسقاط الحكومة واستبدالها بتحالف أكثر ديمقراطية وأوسع.[٩٥] وكان قادرا أيضا على استقطاب عدد من جماعات الميليشيات الأخرى من النوير إلى صفه بما في ذلك أولئك التابعين لكوكارا نيانغ وجيمس قاي يوك وماثيو بولجانغ الذين كانوا يقاتلون في الوحدة، وكذلك بابيني مونيتول وكارلوس كول اللذان كانا في الخرطوم.

من منتصف نيسان/ابريل حتى آب/اغسطس ٢٠١١، اشتركت قوات حركة/ جيش تحرير جنوب السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان في هجمات عنيفة وضعت المجتمعات المحلية في مرمى النيران وخصوصا في مقاطعتي أبيمنوم ومايوم في الوحدة بالرغم من انتقال العنف إلى ولايتي البحيرات و واراب.[٩٦] وخلال القتال، تم تلغيم عدد من الطرق في الوحدة، حيث ألقي اللوم على كل من حركة/ جيش تحرير جنوب السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان، حيث تسبب ذلك في إصابات فضلا عن إغلاق الطرق المؤدية إلى بعض أجزاء الولاية. وفي

الجنرال في حركة/ جيش تحرير جنوب السودان ماثيو بولجانغ (وقوفا، الخامس من اليمين، بالقبعة عريضة الحافة والنظارات الشمسية) وضباطه، مدينة مايوم، جونقلي، ٩ أيار ٢٠١٣. (جونا ليف)

آب/اغسطس ٢٠١١، وقع غاديت اتفاقية سلام مع الحكومة واندمج في الجيش الشعبي لتحرير السودان.[٩٧] وفي آذار/مارس ٢٠١٢، أصبح نائب رئيس عمليات استعادة السلام في الجيش، عملية نزع السلاح في جونقلي التي ارتكب خلالها الجيش الشعبي لتحرير السودان عددا من الانتهاكات ضد المدنيين في مقاطعة بيبور.[٩٨] وفي آذار/مارس ٢٠١٣، نشر الجيش الشعبي لتحرير السودان جنود غاديت للاشراف على الاستجابة العسكرية لحركة/ جيش تحرير جنوب السودان الديمقراطية – فصيل الكوبرا في جونقلي، ولكنه بقي شخصية متقلبة. بعد إعادة اندماج غاديت، بقي هنالك عدد ناشط من مقاتلي حركة/ جيش تحرير جنوب السودان الذين انفصلوا عنه حيث عملوا على طول الحدود بين ولايتي جنوب كردفان والوحدة تحت قيادة قاي يوك.

هيكل القيادة والأصول العسكرية

تولى جيمس قاي يوك قيادة ما تبقى من حركة/ جيش تحرير جنوب السودان بعد أن عاد بيتر غاديت للانضمام إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان.[٩٩] وفي حين بقيت الميليشيا موحدة لعدة شهور بعد مغادرة غاديت، بدأوا بالانقسام بعد معركة هجليج (نيسان/ابريل ٢٠١٢)، عندما قامت القوات المسلحة السودانية بتسليح حركة/ جيش تحرير جنوب السودان بكثافة. كانت السيطرة على السلاح السبب الظاهري للانقسام.[١٠٠] وقد كان هنالك تعديل قيادي مزعوم في بداية آب/اغسطس ٢٠١٢، حيث كان هنالك اقتتال بين كوكارا نيانغ وماثيو بولجانغ في نياما مما أسفر عن مقتل كولكارا.[١٠١] وفي نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، تم اعتقال قاي يوك في الخرطوم وتولى بابيني مونيتيول القيادة.[١٠٢] ولم يعرف سبب اعتقاله ولكن من الممكن أن تكون الخرطوم قد قامت بذلك حتى تثبت لجوبا بأنها تقوم بتقليص دعمها للمتمردين الجنوبيين بعد اتفاقية آب/اغسطس ٢٠١٢. ومن الممكن أن يكون بابيني وآخرون قد أشاروا إلى أن قاي يوك كان على وشك الانشقاق. وأخيرا، من الممكن أن يكون قد شارك في محاولة الانقلاب في تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠١٢ في الخرطوم.[١٠٣]

وفي أيار ٢٠١٣، زار مسح الأسلحة الصغيرة قوات حركة/ جيش تحرير جنوب السودان التي قبلت العفو في نهاية نيسان/ ابريل. وفي ذلك الوقت، كان بابيني وكارلو كوال، قائدي الحركة، في جوبا يطلقون المفاوضات مع الحكومة وكانت القوات المحلية تحت قيادة ماثيو بولجانغ. وتضمنت الأسلحة التي تم رصدها البنادق الهجومية الصينية من نوع ٥٦ ونوع ٥٦-١ مع الذخيرة والبنادق الهجومية الصينية سي كيو (طراز إم١٦) مع الذخيرة وقاذفات الصواريخ طراز آر بي جي – ٧ الإيرانية والسودانية والذخيرة المرافقة لها والبنادق الآلية من طراز بي كي إم وطراز الدوشكا مع الذخيرة المرافقة لها ومدافع الهاون عيار ٦٠ ملم و٨٢ ملم و١٢٠ ملم مع القذائف المرافقة لها (السودانية ٦٠ ملم و٨٢ ملم والصينية ١٢٠ ملم)، والأسلحة التقليدية الأكبر مثل المدافع المضادة للطائرات وعديمة الارتداد، وقاذفات الصواريخ والصواريخ من طراز بي إم – ١٢ عيار ١٠٧ ملم، والمدافع مزدوجة الماسورة عيار ٢٣ ملم والصواريخ عيار ١٢٢ ملم.[١٠٤] وقد شكلت هذه الترسانة المخزون الأكثر أهمية من أي وقت مضى الذي تم رصده في حوزة المتمردين الجنوبيين من قبل مسح الأسلحة الصغيرة.

مناطق السيطرة. تلقى اللائمة على حركة/ جيش تحرير جنوب السودان عن عدد من الاعتداءات في مقاطعة مايوم في تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠١١ ونيسان/ ابريل ٢٠١٢،[١٠٥] بالرغم من وجود العديد من التقارير حول انتهاكات الجيش الشعبي لتحرير السودان وحوادث قتل المدنيين في مايوم أيضا.[١٠٦] تشاركت حركة/ جيش تحرير جنوب السودان في الموقع وعملت عن كثب مع ميليشيات قوات دفاع جنوب السودان وحركة/ جيش تحرير جنوب السودان الديمقراطية واشتركت في الدفاع عن هجليج في بداية ٢٠١٢. ووفقا لشاهد عيان كان سجينا لدى حركة/ جيش تحرير جنوب السودان، كانت الخرطوم تقوم بشكل فعال بتوفير الإمدادات الغذائية والأسلحة والمركبات والملابس العسكرية والخيام للميليشيات التي تقاتل إلى جانب القوات المسلحة السودانية.[١٠٧] وبعد توقيع اتفاقية أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بين السودان وجنوب السودان، استخدمت قوات حركة/ جيش تحرير جنوب السودان بشكل أساسي من قبل القوات المسلحة السودانية في حربها مع الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال في جنوب كردفان مما أبعدهم عن قاعدة الدعم الخاصة بهم في الوحدة.[١٠٨]

في منتصف نيسان/ابريل ٢٠١٣، بدأت قوات حركة/ جيش تحرير جنوب السودان التحرك نحو مقاطعة مايوم بينما دخل قادتها محادثات سلام مع حكومة جمهورية جنوب السودان. ومع إعلان العفو الرئاسي في ٢٤ نيسان/ابريل، قال تحالف مشترك بأن أكثر من ١٢٠٠ مقاتل من قوات حركة/ جيش تحرير جنوب السودان انتقلت إلى مايوم للاندماج في الجيش الشعبي لتحرير السودان،[١٠٩] ولكن مسح الأسلحة الصغيرة رصد عددا أقل من هذا العدد خلال زيارته في أيار. وتم تعيين شقيق بابيني، جوزيف نقون مونتيول، حاكما لولاية الوحدة كجزء من صفقة الاندماج.

ردود الفعل الرسمية

حكومة جمهورية جنوب السودان

استعملت حكومة جمهورية جنوب السودان عددا من الأساليب لمخاطبة المتمردين على أراضيها وكذلك عبر الحدود في السودان بما في ذلك: العمل العسكري بما في ذلك نزع سلاح المجتمعات التي تعتقد بأنها داعمة للمتمردين والتفاوض مع حكومة السودان حول الأمن عبر الحدود والعفو غير المشروط عن قادة الميليشيات ورجالهم والمفاوضات ومحادثات السلام مع قادة المتمردين من خلال قادة المجتمعات وأطراف ثالثة أخرى وعملية مصالحة وطنية لمعالجة القضايا الأساسية التي تحرك بعض أنشطة المتمردين. وقد لاقت هذه الأنشطة بعض النجاح، تحديدا مع الميليشيات الناشطة على طول المناطق الحدودية، كما يلاحظ مع اتفاقيات السلام الحالية الموقعة مع حركة/ جيش تحرير جنوب السودان وحركة/ جيش تحرير جنوب السودان الديمقراطية- أعالي النيل. هزت إعادة ترتيب مجلس الوزراء لحكومة جمهورية جنوب السودان في تموز/يوليو ٢٠١٣، وتحديدا تعيين الحاكم السابق لجونقلي، كول مانيانغ، في منصب وزير الدفاع العديد من المبادرات الجارية، ولا تزال آثار هذه التغيرات غير معروفة حتى الآن. ولم يتم حتى الآن تعيين حاكم مؤقت لجونقلي، وسيكون لهذا التعيين تأثيرا عميقا على الديناميات داخل الولاية. ومع ذلك، فإن عدم وجود قيادة واضحة في الولاية يسبب أيضا التوتر في مدينة بور و يتدفق ذلك إلى بقية جونقلي.[١١٠]

رد الفعل العسكري. حقق نشاط الجيش الشعبي لتحرير السودان في مكافحة التمرد في جونقلي، الذي بدأ رسميا في آذار/مارس ٢٠١٣، القليل من النجاح في كبح أنشطة حركة/ جيش تحرير جنوب السودان الديمقراطية – فصيل الكوبرا وأدى إلى تهجير المدنيين وحدوث انتهاكات بحقهم و ادى الى وقوع سكان المورلي بين فكي الجيش الشعبي لتحرير السودان والمتمردين. ووفقا للأمم المتحدة، تسبب العنف بين الجماعتين في تهجير أكثر من ٢٣٠٠٠ مدني من مقاطعة بيبور، بعضهم إلى جوبا بينما انتقل الآخرون عبر الحدود إلى اثيوبيا واوغندا وكينيا، بالإضافة إلى أكثر من ١٠٠٠٠٠ أو أكثر يختبئون في الغابات في بيبور.[١١١] وإضافة إلى ذلك، تكبد الجيش الشعبي لتحرير السودان خسائر كبيرة

الجدول ٢: **وضع اندماج الميليشيات اعتبارا من تشرين أول ٢٠١٣**

الجماعة	القائد	تاريخ بدء المفاوضات	عدد القوات	وضع الاندماج
حركة/ جيش تحرير جنوب السودان	بابيني مونتيول	٢٦ نيسان ٢٠١٣	١٢٠٠	في مايوم في انتظار الاندماج.
قوات دفاع جنوب السودان	جون دوت، النائب السابق لغوردون كونغ	أيار ٢٠١٢	٢١٥	يتواجد دوت في فندق في جوبا وجنوده في مابل. غير مندمج بالكامل بعد.
حركة/ جيش تحرير جنوب السودان الديمقراطية	بيتر كول شول أوان	شباط ٢٠١٢	١٣٠٠	أنهت التدريب. في أوينيكيبول، ولاية شرق الاستوائية، في انتظار الاندماج الرسمي.
حركة/ جيش تحرير جنوب السودان الديمقراطية	ديفيد ياو ياو (الانشقاق الأول)	أيلول ٢٠١٠	٢٠٠	الجنود يخضعون للتدريب في أوينيكيبول، غير مندمجة بالكامل بعد. تم اعتقال نواب ياو ياو الذين تخلفوا عنه بعد إنشقاقه مرة أخرى، بعضهم هرب وانضموا إليه مرة أخرى.
حركة/ جيش تحرير جنوب السودان الديمقراطية – فصيل الكوبرا	جيمس كوبورين	٤ كانون أول ٢٠١٢	٢٨٠	كان في مخيم منفصل في مدينة بيبور حتى ٣ شباط ٢٠١٣. هاجمه جندي في الجيش الشعبي لتحرير السودان في سوق بيبور، هرب إلى الغابات ولكنه عاد؛ يقيم الآن في مجمع مفوض المقاطعة في انتظار الاندماج.

بما في ذلك احتلال مدينة بوما في أيار/مايو – مما أدى إلى فرار أكثر من ١٠٠٠ جندي بسبب عدم توفر الغذاء والمال – وانشقاق الجنود المنحدرين من المورلي، الذين عانوا من العنف على أيدي زملائهم، لينضموا إلى قوات ياو ياو. وكجزء من مكافحته للتمرد، زود الجيش الشعبي لتحرير السودان مليشيات النوير لو بالسلاح والذخيرة قبل وأثناء هجومه على مجتمعات المورلي في مقاطعة بيبور في تموز/يوليو ٢٠١٣. وتضمن ذلك عدة عمليات إنزال جوي للذخيرة بالهليكوبتر إلى ميليشيات لونوير.[١١٢]

منذ الاستقلال، قام الجيش الشعبي لتحرير السودان بعدد من عمليات نزع السلاح التي سعت إلى تخفيض السلاح المتوفر لدى المجتمعات، وتحديدا تلك التي ترتبط بحركات التمرد، وأحدثها في أعالي النيل في ٢٠١١ وعملية استعادة السلام في جونقلي في ٢٠١٢. ومع ذلك، فقد تميزت هذه العمليات لنزع السلاح بالعنف وانتهاكات حقوق الإنسان من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان والشرطة الذين كانوا ينتقمون غالبا من المجتمعات التي يعتبرونها إما معادية لمجموعاتهم العرقية أو داعمة لحركات التمرد.[١١٣] وبدلا من تخفيض دعم المجتمعات للمتمردين، غذت هذه العمليات العنيفة لنزع السلاح الدعم للمتمردين بشكل أكبر وفشلت في جمع أعداد كبيرة من الأسلحة.

العفو والاندماج. تواصل حكومة جمهورية جنوب السودان عرض العفو ومنحه للقوات التي حملت السلاح ضدها. عرض الأمر الجمهوري رقم ٠٦-٢٠١٣، الصادر بتاريخ ٢٥ نيسان/ابريل ٢٠١٣، العفو على ستة من القادة الرئيسيين للميليشيات وضباطهم وأتباعهم. وفي حين حققت هذه الاستراتيجية بعض النجاح في الشهور الأخيرة في جلب الفصائل المتبقية، إلا أن أخطر الجماعات المتمردة، حركة/ جيش تحرير جنوب السودان الديمقراطية – الكوبرا، تواصل رفض العرض. لا يحظى العفو بقبول شعبي لدى قيادة وجنود الجيش الشعبي لتحرير السودان،[١١٤] حيث يعرض غالبا على الضباط المندمجين رتبة أعلى من الضباط الآخرين الذين كانوا يقاتلونهم. كما ينظر إليه البعض باعتباره مكافأة على التمرد، مع المخاوف من إمكانية أن يرفع ضابط من الجيش الشعبي لتحرير السودان الذي لا يشعر بالرضا عن رتبته الحالية السلاح كطريق للحصول على الترقية. وإذا توجب على أعضاء الميليشيات الانتظار لأسابيع وشهور للاتفاق على عملية الاندماج، فهنالك مخاطرة بالانشقاق مرة أخرى كما حصل مع ياو ياو في نيسان/ابريل ٢٠١٢,[١١٥] ويلخص الجدول ٢ الميليشيات المشاركة حاليا في عملية الاندماج.

محادثات السلام. أطلقت حكومة جمهورية جنوب السودان بالاشتراك مع أطراف أخرى مثل قادة المجتمعات والمنظمات الكنسية والمنظمات غير الحكومية محادثات السلام بين الجماعات المتمردة الرئيسية. وفي كانون ثاني/يناير ٢٠١٢، وافقت الحكومة على السماح للقادة السياسيين والثقافيين لمجتمع المورلي بافتتاح محادثات السلام مع ديفيد ياو ياو. ومن خلال سلطان اسماعيل كوني، وافق ياو ياو في البداية على محادثات السلام في شباط/ فبراير ٢٠١٣، مع اشتراط مراقبة الأمم المتحدة على العملية. كما عينت حكومة جمهورية جنوب السودان جيمس إيلري، وهو ضابط سابق في الجيش البريطاني حيث كان مديرا لخدمات درع الحماية (المملكة المتحدة)، للتفاوض مع ديفيد ياو ياو.[١١٦] والتقى إيلري بياو ياو في مناسبتين لإقناعه بقبول العفو الرئاسي. ومع ذلك، رأى القادة لدى ياو ياو بان طريقته كانت تفتقر للمرونة. وبعد فترة وجيزة من زيارة معسكره، هاجم الجيش الشعبي لتحرير السودان المخيم وانهارت المفاوضات.[١١٧]

بعد بدأ الجيش الشعبي لتحرير السودان العمليات العسكرية ضد حركة / جيش تحرير جنوب السودان الديمقراطية – فصيل الكوبرا في آذار/مارس، و بذلك أغلقت نافذة المفوضات السلمية بشكل فعلي. وفي ١٤ أيار/مايو ٢٠١٣، وفي مقابلة مع صوت أمريكا (Voice of America)، نبذ ياو ياو محادثات السلام باعتبارها "نكتة".[١١٨] القوة العسكرية لحركة الكوبرا تجعلها أقل تقبلا لمحادثات السلام وتجعل اعتقادها بنوايا الحكومة لمعالجة تظلماتها، بما في ذلك مطالبتها بولاية منفصلة للمورلي، متدنيا.[١١٩] ومع ذلك، لا يزال مكتب رئيس حكومة جمهورية جنوب السودان على اتصال مع ياو ياو من خلال الأسقف بارید تابان (انظر أدناه)، ويعمل عدد من زملاء ياو ياو السابقين على إقناعه بقبول العفو.

عملية المصالحة الوطنية. أثرت المظالم التاريخية والصراعات بين المجموعات الاثنية بشكل كبير على تمرد الميليشيات. ويشمل ذلك صراعات الشلك – الدنكا على الأراضي في أعالي النيل وتهميش النوير بول في مقاطعة تنتج كميات كبيرة من النفط

وصراعات المورلي – الدنكا والبور – النوير لو في جونقلي. وكانت عملية المصالحة الوطنية، التي يطلق عليها "رحلة المعالجة والمصالحة الوطنية"، التي أطلقها نائب الرئيس الأسبق في حكومة جمهورية جنوب السودان رياك مشار، إحدى السبل الممكنة لمعالجة هذه المخاوف القائمة. ولكن بينما يرى البعض العملية باعتبارها تحركا إيجابيا نحو المعالجة الوطنية إلا أنه بالنسبة لآخرين كانت قيادة مشار عائقا بسبب تاريخه العنيف باعتباره قائدا لميليشيا انفصالية في الحرب الأهلية الثانية وطموحاته الرئاسية في انتخابات ٢٠١٥. في بداية نيسان/ابريل ٢٠١٣، أصدر سيلفا كير مرسوما يحدد صلاحيات نائب الرئيس حيث أبعده عن قيادة عملية المصالحة وعلقها، وفي ٢٣ تموز/يوليو أعفى الرئيس كير مشار من منصبه.[١٢٠] وفي ٢٤ نيسان/ابريل ٢٠١٣، أعاد الرئيس إطلاق عملية المصالحة ولكن هذه المرة تحت رعاية القادة الدينيين وتحت قيادة رئيس أساقفة الكنيسة الأسقفية السودانية، دانيال دينغ بول. ومع ذلك، كان رئيس الأساقفة أيضا رئيس عملية السلام في جونقلي التي فشلت في اجتذاب مجتمع المورلي ومتمردي ياو ياو إلى الطاولة. ويشكك بعض المورلي في حياده ويشكون من بأن بيانه الأخير الذي يدعو فيه ديفيد ياو ياو لقبول العفو لا يعترف بانتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بنزع السلاح من جانب الجيش الشعبي لتحرير السودان.[١٢١]

وفي الآونة الأخيرة، أطلق الأسقف باريد تابان الذي يحظى باحترام واسع المحادثات مع ديفيد ياو ياو وفي بداية أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ زار مخيمه بدعم من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وتمثل هدفه الرئيسي في تحقيق وقف لإطلاق النار قبل نهاية موسم الأمطار لمنع استئناف القتال خلال موسم الجفاف القادم.[١٢٢] ومع بداية تشرين أول/اكتوبر، قاد تدخل تابان إلى إشارة ياو ياو باستعداده للقاء الحركة الشعبية لتحرير السودان، حيث يعد ذلك تطورا إيجابيا محتملا، ولكن تبقى شروط اللقاء ومكان انعقاده معلقة. وبالمثل، تبنى حاكم ولاية الاستوائية الوسطى مبادرة للتفاوض مع ياو ياو والتي تم إقرارها في اجتماع عقد مؤخرا بين مجتمعات النوير لو والمورلي.[١٢٣]

المفاوضات مع حكومة السودان. ظلت الحدود بين السودان وجنوب السودان مثيرة للخلافات بين البلدين منذ توقيع اتفاقية السلام الشامل. وأدى الاخفاق في ترسيم الحدود الدولية والتوصل إلى اتفاق بشأن أبيي ونشاط التمرد على جانبي الحدود، و التي يلقي كل بلد باللوم فيها على البلد الآخر، إلى وجود جيوب كبيرة لانعدام الأمن. ومنذ الاستقلال، كان هنالك عدد من الهجمات على كل جانب من الحدود – مع احتلال الجيش الشعبي لتحرير السودان لهجليج مؤقتا في نيسان/ابريل ٢٠١٢، وهجمات القوات المسلحة السودانية/ الميليشيات إلى جانب طلعات الهليكوبتر لقصف أراضي جنوب السودان مؤخرا في تموز/يوليو ٢٠١٣.

ردا على ذلك، وطوال عام ٢٠١٢، عزز الجيش الشعبي لتحرير السودان وجوده العسكري على طول حدوده مع السودان. وتزايد رده على هجمات المتمردين

مقاتلو حركة/ جيش تحرير جنوب السودان في انتظار الاندماج في مايوم، الوحدة، ٩ أيار ٢٠١٣. (جونا ليف)

قرية يواي، مقاطعة اورور، جونقلي، شباب النوير لو عائدين بعد القتال ضد ميليشيا ديفيد ياو ياو، ٢٣ تموز ٢٠١٣. (كميل لباج)

الجنوبيين في السودان، ووفقا لقادة الجيش الشعبي لتحرير السودان في أعالي النيل والوحدة، فقد كانوا قادرين على تقليص عمليات الميليشيات بشكل كبير في المناطق الحدودية في جنوب السودان. كما يعني إغلاق الحدود أمام المتمردين عدم وصولهم إلى القواعد الداعمة لهم داخل جنوب السودان، وأنها استخدمت أساسا من قبل حكومة السودان في عملياتها ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، الأمر الذي أبعدها عن أجنداتها السياسية في الجنوب. كما ساهم اتفاق السودان وجنوب السودان المتعثر والصعوبات الاقتصادية الناجمة عن الإغلاق المؤقت لانابيب النفط في استعداد السودان للدخول في مفاوضات سلام مع حكومة جمهورية جنوب السودان.

وبعد مفاضات طويلة، وقعت الحكومة السودانية وحكومة جمهورية جنوب السودان على اتفاقية تعاون في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، حيث أعادت إلزام كلا الطرفين بتنفيذ الاتفاقيات السابقة بما في ذلك الاتفاقيات الأمنية (كانون أول/ديسمبر ٢٠١٠ وأيلول/سبتمبر ٢٠١٢) وأمن الحدود (أيار/مايو ٢٠١١، حزيران/يونيو ٢٠١١) ومذكرة التفاهم بشأن عدم الاعتداء والتعاون (شباط/فبراير ٢٠١٢) فضلا عن عدد من القضايا القائمة الأخرى.[١٢٤] وفي آذار/مارس ٢٠١٢، اتفق الطرفان على خطة وجدول تفصيليين من أجل التنفيذ الكامل للاتفاقيات الأمنية. وبالرغم من هذه الاتفاقيات والالتزامات إلا أن كلا الجانبين يواصلان توجيه الاتهامات لبعضهما البعض بدعم جهات التمرد الفاعلة وتتواصل المناوشات على طول المنطقة الحدودية. وفي تموز/يوليو ٢٠١٣، أرسل الاتحاد الإفريقي لجنة تحقيق رفيعة المستوى للتحقق من هذه المزاعم ولا تزال النتائج معلقة حتى تاريخ نشر هذا التقرير.

ردود الفعل الدولية

أثر انعدام الأمن المرتبط بالميليشيات فضلا عن مكافحة الجيش الشعبي لتحرير السودان للتمرد على عمليات كل من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في جنوب السودان حيث سعى كلا الطرفين للتدخل. وقد وفروا المساعدات الإنسانية للمجتمعات المتضررة. وأينما تمكنوا من الوصول، قاموا برصد الوضع على الأرض ووفروا الحماية للمدنيين. كما دعم المجتمع الدولي بشكل فاعل بناء السلام والمفاوضات مع قادة الميليشيات ومع جماعات البدو الرحل مثل المسيرية والرزيقات التي تعبر الحدود موسميا. ودخلت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في مناقشات رفيعة المستوى مع حكومة جمهورية جنوب السودان حول الأمن المجتمعي ووصول المساعدات الإنسانية وخصوصا في جونقلي. كما عمل الاتحاد الإفريقي على تسهيل المحادثات حول القضايا الحدودية وتشكيل قوة مراقبة للحدود المشتركة التي تواجه تحديات في تنفيذ تفويضها.

وفي جونقلي، يتوفر لدى مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان قواعد تشغيل مؤقتة في بيبور وأكوبو بالإضافة إلى تواجد دوري في يواي. وكانوا قادرين من خلال قدراتهم الجوية على رصد تحركات العناصر المسلحة في الولاية ونقل موظفيها إلى المواقع الأساسية لمقابلة المسؤولين الرسميين المحليين والمجتمع المدني. ومع ذلك، تقلص الوصول الجوي لمهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان من خلال قيود السلامة الجديدة نتيجة لإسقاط إحدى طائرات الهليكوبتر الخاصة بها من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان في

كانون أول/ديسمبر ٢٠١٢ ويستطيعون حاليا القيام بمهمة واحدة فقط أسبوعيا.[١٢٥] وفي كانون ثاني/يناير ٢٠١٣، وفر عدد من المنظمات الدولية الدعم اللوجيستي لوفد من قادة المورلي للسفر إلى بيبور في محاولة للاجتماع مع ياو ياو. وإضافة إلى ذلك، قدمت مجموعة من المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية بالتعاون مع الكنائس و بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان الدعم لأنشطة بناء السلام التي تستهدف الشباب في جونقلي، و التي تمثل الجزء الأكبر من قوات ياو ياو.

وتعيق عدة عوامل عمل المنظمات الدولية وتحديدا عدم القدرة على الوصول إلى الكثير من أجزاء مقاطعة بيبور بسبب قيود الجيش الشعبي لتحرير السودان وانعدام الأمن. ونتيجة لذلك كانت عملية الرصد في بيبور، وبالشكل الرئيسي المتعلقة بحماية المدنيين وانتهاكات حقوق الإنسان غير كافية. ومن حوالي ١٤٠٠٠٠ مدني من المورلي، تقطن الأغلبية في المناطق النائية من المقاطعة ومن الممكن الوصول إلى حوالي ٤٠٠٠ شخص من قبل الوكالات الدولية، نتيجة لهرب المورلي من المدن و المناطق الخاضعة لسيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي كانون ثاني/يناير قام الجيش الشعبي لتحرير السودان بإحراق أجزاء من مدينة بيبور ونهب مجمعات المنظمات غير الحكومية في المدينة في نيسان/ابريل، وكان هنالك المزيد من أعمال التدمير في أيار/مايو و تموز/يوليو.[١٢٦] وردا على ذلك، قام الجيش الشعبي لتحرير السودان بتسريح العميد جيمس اوتونغ رياك، القائد المسؤول في بيبور، وفي نهاية تشرين أول/ اكتوبر أعلن الجيش إدانة خمسة جنود بالقتل واثنين بالاغتصاب و٢٤ آخرين بالسلوك غير المهني. وتصل عقوبة الإدانات الأقل إلى السجن من سنة إلى خمس سنوات، والأكثر خطورة يمكن أن تؤدي إلى عقوبة الإعدام.[١٢٧]

وبعد هذه الأحداث، كان هنالك تقارير حول عمليات قتل وتعذيب واعتقال عشوائي للمدنيين المورلي خارج إطار القانون في جميع المناطق الخاضعة لسيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان.[١٢٨] وفي منتصف تموز/يوليو، حشد شباب النوير لو مرة أخرى لهجوم واسع على مجتمع المورلي، وذكرت الأمم المتحدة والجيش الشعبي لتحرير السودان أنهم كانوا غير قادرين على توفير الحماية للمدنيين الذين لم يكونوا في المدن. ولا يوجد سوى عدد قليل من المنظمات الدولية على الأرض، وغالبا ما يتم إجلاؤهم أثناء الأزمات. ويعتبر عدد قوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة قليل جدا و لا يستطيعون الوصول الى المجتمعات المتضررة نسبة لان الجيش الشعبي لتحرير السودان يمنعهم فضلا عن القيود الأمنية الداخلية.

خاتمة

يبدو أن العديد من العوامل ساهمت في الانخفاض الكبير في نشاط التمرد في جنوب السودان في عام ٢٠١٣. وبالعودة إلى إعلان جوبا في ٢٠٠٦، فقد بذل رئيس حكومة جمهورية جنوب السودان جهودا كبيرة في استرضاء القادة المتمردين ورجالهم. وفي الفترة الأخيرة، أثبت العفو غير المشروط الذي أصدره على الاقل قدرته على اجتذاب القادة المتمردين إلى طاولة المفاوضات وقد وقع أغلبهم حاليا على اتفاقيات. ولكن منهج العفو ينطوي على توازن دقيق، حيث يسعى القادة الجدد عادة لنيل رتبة عسكرية أعلى من التي يمكن أن تكون مريحة لقيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان، وكان دائما من الصعب على الجنود قبول ميليشيات العدو في صفوفهم. وقد أدت هذه العوامل وغيرها أيضا إلى مفاوضات طويلة وبالتالي تأخر الاندماج. وفي الماضي، أصبح بعض القادة، وخاصة ديفيد ياو ياو، غير راضين في نهاية المطاف عن صفقاتهم حيث اختارا العودة إلى التمرد. وفي حين تعتبر الصورة في تشرين أول/اكتوبر ٢٠١٣ إيجابية، إلا أن كل الاحتمالات تبقى قائمة بأن يقوم سيناريو مماثل من جديد.

وتبقى مسألة اختيار الخرطوم دعم المتمردين الذين عاودوا الانشقاق موضع تساؤل. واستمرت المساعدات العسكرية لديفيد ياو ياو حتى الوقت الحاضر، ولكن اتفاقيات الحكومة السودانية مع حكومة جمهورية جنوب السودان حول المنطقة الحدودية وتعهد حكومة السودان بإنهاء دعمها للمتمردين الجنوبيين وزيادة وجود الجيش الشعبي لتحرير السودان في المناطق الحدودية جعل العمل انطلاقا من الأراضي السودانية أكثر صعوبة بالنسبة للجماعات المتمردة مما جعل الإنزال الجوي داخل جنوب السودان الوسيلة الوحيدة لتزويد المتمردين الجنوبيين بالأسلحة والذخيرة. وهذا التكتيك الموثق حاليا بشكل علني وبمصداقية من قبل المراقبين يمكن أن يصبح في نهاية المطاف ذو إشكالية من الناحية السياسية بالنسبة للخرطوم.

وفي ذات الوقت، جعل تمرد ياو ياو وإجراءات الجيش الشعبي لتحرير السودان القمعية ضد المدنيين المورلي من مقاطعة بيبور في جونقلي بؤرة تحديات الحكم و الأمن التي تواجه سلفا كير وحكومة جمهورية جنوب السودان. واتخذ الجيش الشعبي لتحرير السودان خطوات نحو المساءلة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت هناك، ولكن يبقى أن نرى إذا كان لدى الجيش الإرادة والقدرة على المدى البعيد للفصل في جرائمه الخاصة. ويؤدي الجو الحالي من المحسوبية العرقية والعنف والحصانة ضد العقاب إلى تعاطف المزيد من المدنيين مع تمرد ياو ياو وحتى دعمه – مما يعزز موقفه إذا جاء للمفاوضات.

يمثل عجز الحكومة المتواصل في توفير الأمن والعدالة المنصفة في أماكن مثل ولاية جونقلي عاملا أساسيا في عمليات التمرد؛ وطالما استمرت، سيكون قادة التمرد الجدد قادرين على تبرير مشاريعهم العسكرية للمجتمعات المحلية حتى لو كانت تهدف فقط للحصول على مناصب أفضل لأنفسهم ولرجالهم في نهاية المطاف. وللحد من خطر عمليات التمرد على المدى البعيد، يمكن أن يكون العفو والاندماج جزءا فقط من الحل. وتتمثل الحماية الأكثر فاعلية ضد التمرد في العمل الصعب والمتواصل لبناء الولاية في المناطق التي لا تزال تعيش في ظل ٢٥ عاما من الحرب وتداعياتها.

ملاحظات

يستند هذا الإصدار الموجز إلى العمل الميداني الذي أجري في جنوب السودان في بداية عام ٢٠١٣، بما في ذلك المقابلات مع قادة المتمردين والجيش الشعبي لتحرير السودان والمسؤولين على مستوى الولاية والمستوى المحلي وأفراد المجتمع فضلا عن اتصالات المتابعة المتواصلة مع المستجيبين خلال تشرين أول ٢٠١٣.

١ مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠١١أ، الجزء ٢).

٢ مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠١٣أ)، مقابلة مع الفريق أول جيمس هوث ماي، رئيس الاركان العامة للجيش الشعبي، جوبا، ١٢ شباط ٢٠١٣؛ مقابلة مع اللواء جون لات زكريا، مدير الاستخبارات العسكرية، الجيش الشعبي لتحرير السودان، جوبا، ١٣ شباط ٢٠١٣؛ الاتصالات مع ممثلي الأمن الوطني في مكتب الرئيس حكومة جمهورية جنوب السودان، آب ٢٠١٣.

٣ مقابلات مع حاكم ولاية الوحدة وكبار القادة السياسيين الآخرين، شباط ٢٠١٣. وذكر الحاكم أن معظم الأسلحة التي تمت إزالتها من المجتمع تمت إعادة "تدويرها" في المجتمعات.

٤ مقابلات مع موظفين حكوميين وموظفي منظمات غير حكومية، ولاية الوحدة، شباط ٢٠١٣.

٥ مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠١١أ)

٦ اتصال مع مصدر في مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان، تموز ٢٠١٣.

٧ الاتصالات مع مصدر في مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان، تشرين أول ٢٠١٣.

٨ مقابلة مع الناطق باسم الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال (النيل الأزرق)، جوبا، شباط ٢٠١٣.

٩ مقابلة مع جيمس كوبورين، بيبور، كانون ثاني ٢٠١٣؛ مقابلة مع قادة مورلي السياسيين، بيبور، كانون ثاني ٢٠١٣؛ مقابلة مع جوشوا كوني، مفوض مقاطعة بيبور، كانون ثاني ٢٠١٣.

١٠ حركة/ جيش جنوب السودان الديمقراطية.

١١ مقابلة مع الناطق باسم الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال في جنوب كردفان، جوبا، كانون ثاني ٢٠١٣؛ مقابلة مع قادة الجيش الشعبي لتحرير السودان في أعالي النيل، ملكال، كانون ثاني ٢٠١٣.

١٢ اتصال مع جيمس نوت بوت، الرئيس السابق للنقل والإمداد لقوات أتور، ٣٠ أيلول ٢٠١٣.

١٣ ماكريغور (٢٠١٣).

١٤ لا يوجد لدى مجتمع المورلي بنية قيادة هرمية رسمية ولكنه مقسم إلى مجموعات أجيال تبعا للعمر.

١٥ مقابلة مع منسق لجنة الإغاثة وإعادة التأهيل في جنوب السودان، بيبور، كانون ثاني ٢٠١٣. في هذه المقابلة، صرح زعيم المورلي أن ياو ياو كان أمين عام لجنة الإغاثة وإعادة التأهيل في جنوب السودان قبل الانتخابات، ولكنه قرر – خلافا لرغبة مجتمعه – الترشح لعضوية المجلس التشريعي عن دائرة غوموروك كجزء من حزب الجبهة الديمقراطية المتحدة ضد مرشح الحركة الشعبية لتحرير السودان جودي جونقلي. وتوجب على ياو ياو التنحي من منصبه في لجنة الإغاثة وإعادة التأهيل في جنوب السودان من أجل خوض الانتخابات، وعندما لم يتم انتخابه كان منصبه قد أسند بالفعل إلى شخص آخر.

١٦ مقابلة مع منسق لجنة الإغاثة وإعادة التأهيل في جنوب السودان، بيبور، كانون ثاني ٢٠١٣.

١٧ اتصال مع موظفي مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان، تموز وأيلول ٢٠١٣.

١٨ اتصال مع موظفي مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان، أيلول ٢٠١٣.

١٩ مقابلات مع قادة المورلي، بيبور، كانون ثاني ٢٠١٣.

٢٠ مقابلات مع قادة المورلي، بيبور، كانون ثاني ٢٠١٣؛ مقابلات مع جيمس كوبورين، بيبور، كانون ثاني ٢٠١٣.

٢١ مقابلة مع هون لوكالي آمي بولين، عضو المجلس التشريعي في بيبور، بيبور، كانون ثاني ٢٠١٣؛ مقابلة مع أغودي أدوت أغوتي، مسؤول مكتب أمن المجتمعات المحلية ومراقبة الأسلحة الصغيرة، بور، كانون ثاني ٢٠١٣.

٢٢ للمزيد حول ميليشيات كوني، انظر يونغ (٢٠٠٦).

٢٣ مقابلة مع جيمس كوبورين، بيبور، كانون ثاني ٢٠١٣؛ مقابلات مع قادة المورلي، بيبور، كانون ثاني ٢٠١٣.

٢٤ مقابلة مع الفريق أول جيمس هوث ماي، جوبا، شباط ٢٠١٣.

٢٥ في مقابلة مع صحيفة سودان تريبيون، ذكر ياو ياو، "أخبرناهم أننا لسنا ضد نزع السلاح ولكن يجب أن يتم بطريقة لا تجعل الآخرين ضعفاء، وخاصة أولئك الذين تم نزع سلاحهم في المقام الأول. لقد قبل شعبنا تسليم سلاحه طوعا ولكن ما حدث أنهم أصبحوا ضحية للمشروع. فقد أحرقت منازلهم وقتل الآلاف. وهذا يثبت أن نزع السلاح كان ممارسة متعمدة ضد شعبنا. انها عملية تطهير. فقد أرادوا مسح شعبنا من القائمة" (سودان تريبيون، ٢٠١٣أ).

٢٦ تانزان ودوكي (٢٠١٣).

٢٧ يبدو أن بيتر كوبرين هو الناطق باسم فصيل الكوبرا وليس بالضرورة جميع حركة/ جيش جنوب السودان الديمقراطية حيث تهتم أغلب البيانات الصحفية (باستثناء البيان الجديد لحركة/ جيش جنوب السودان الديمقراطية) بالوضع في مقاطعة بيبور.

٢٨ حركة/ جيش جنوب السودان الديمقراطية (٢٠١٣ب).

٢٩ حركة/ جيش جنوب السودان الديمقراطية (٢٠١٣ز).

٣٠ حركة/ جيش جنوب السودان الديمقراطية (٢٠١٣أ).

٣١ مقابلة مع جيمس كوبورين، بيبور، كانون ثاني ٢٠١٣؛ مقابلة مع قادة المورلي، كانون ثاني ٢٠١٣.

٣٢ انظر مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠١٣أ).

٣٣ اتصال مع موظف في مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان، تموز ٢٠١٣.

٣٤ وفقا لجيمس كوبورين، كانت قوات ياو ياو تقدر بحوالي ٣٠٠٠ عندما انشق في كانون أول ٢٠١٢.

٣٥ اتصال مع موظف في مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان، تموز ٢٠١٣.

٣٦ مقابلة مع قادة المورلي، بيبور، كانون ثاني ٢٠١٣.

٣٧ الفئة العمرية اللانغو أصغر سنا من الفئة العمرية البوتونيا، وتسعى إلى "الانفصال" وتشكيل فئتها العمرية الخاصة المعترف بها مجتمعيا.

٣٨ مقابلة مع عامل في منظمة غير حكومية، جوبا، ٧ تموز ٢٠١٣.

٣٩ مصدر من مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان، تموز ٢٠١٣.

٤٠ مقابلة مع منسق لجنة الإغاثة وإعادة التأهيل في جنوب السودان، بيبور، كانون ثاني ٢٠١٣؛ مقابلة مع جيمس كوبورين، بيبور، كانون ثاني ٢٠١٣.

٤١ سودان تريبيون (٢٠١٣هـ)؛ ماكريغور (٢٠١٣).

٤٢ مقابلة مع مقابلة مع الفريق أول جيمس هوث ماي، جوبا، شباط ٢٠١٣.

٤٣ مقابلة مع جيمس كوبورين، بيبور، كانون ثاني ٢٠١٣؛ مقابلات مع قادة المورلي، بيبور، تشرين ثاني ٢٠١٣.

٤٤ مقابلة مع جيمس كوبورين، بيبور، كانون ثاني ٢٠١٣.

٤٥ مقابلة مع اللواء جون لات، جوبا، كانون ثاني وشباط ٢٠١٣؛ مقابلة مع الفريق أول جيمس هوث ماي، جوبا، شباط ٢٠١٣.

٤٦ اتصال مع موظف في مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان، تموز ٢٠١٣.

٤٧ اتصال مع مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان، آب ٢٠١٣.

٤٨ اتصال مع مسؤول في مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان، تموز ٢٠١٣.

٤٩ أسوشيتد برس (٢٠١٣).

٥٠ جيش/ حركة جنوب السودان الديمقراطية (٢٠١٣ز).

٥١ جيش/ حركة جنوب السودان الديمقراطية (٢٠١٣ج).

٥٢ جيش/ حركة جنوب السودان الديمقراطية (٢٠١٣د).

٥٣ جيش/ حركة جنوب السودان الديمقراطية (٢٠١٣هـ).

٥٤ مراسلات بالبريد الالكتروني من بيتر كوربين، ١٨ أيار ٢٠١٣.

٥٥ هيومان رايتس ووتش (٢٠١٣ب)؛ مكتب الرئيس (٢٠١٣).

٥٦ مقابلة مع عضو في مجتمع المورلي وموظف في جمعية غير حكومية، جوبا، تموز ٢٠١٣.

٥٧ اتصال مع مكتب مفوض مقاطعة بيبور، تشرين أول ٢٠١٣.

٥٨ اتصال مع مكتب مفوض مقاطعة بيبور، تشرين أول ٢٠١٣.

٥٩ مقابلة مع العميد بيتر رواك، بيبور، كانون ثاني ٢٠١٣؛ مقابلة مع حضرة لوكالي بولين، بيبور، كانون ثاني ٢٠١٣؛ مقابلة مع جيمس كوبورين، بيبور، كانون ثاني ٢٠١٣.

٦٠ مقابلة مع العميد بيتر رواك، بيبور، كانون ثاني ٢٠١٣؛ مقابلة مع حضرة لوكالي بولين، بيبور، كانون ثاني ٢٠١٣؛ مقابلة مع جيمس كوبورين، بيبور، كانون ثاني ٢٠١٣.

٦١ اتصالات مع مسؤول في خدمة الأمن الوطني (مكتب رئيس حكومة جمهورية جنوب السودان)، جوبا، آب ٢٠١٣.

٦٢ مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠١٢أ).

٦٣ مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠١٢أ).

٦٤ للمزيد من المعلومات حول روبرت غوانغ، راجع مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠١١أ، صفحة ٧).

٦٥ مصدر مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان، أيلول ٢٠١٣.

٦٦ مصدر مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان، تموز ٢٠١٣.

٦٧ جيش/ حركة جنوب السودان الديمقراطية (٢٠١١).

٦٨ مقابلة مع د. لام أكول، اقاهرة، أيار ٢٠١٣. في تشرين أول ٢٠١٣، أصدر الرئيس عرض عفو للام أكول وقد قبله.

٦٩ مقابلات مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في أعالي النيل (٢٩ كانون ثاني ٢٠١٣)، مسؤول في مكتب أمن المجتمعات المحلية ومراقبة الأسلحة الصغيرة في ملكال (٢٨ كانون ثاني ٢٠١٣)، منسق الولاية في لجنة الإغاثة وإعادة التأهيل في جنوب السودان في أعالي النيل (٢٩ كانون ثاني ٢٠١٣)، وقادة الكتيبة السابعة (٢٩ كانون ثاني ٢٠١٣).

٧٠ سودان تريبيون (٢٠١٣د).

٧١ لم يسمح اولوني لفريق التفتيش بالتقاط أية صور مما يشير إلى أن المفاوضات مع جوبا لا تزال هشة.

٧٢ بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في أعالي النيل (٢٩ كانون ثاني ٢٠١٣).

٧٣ مقابلة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال (جنوب كردفان)، جوبا، شباط ٢٠١٣؛ مقابلة مع قادة الكتيبة السابعة في الجيش الشعبي لتحرير السودان، ملكال، كانون ثاني ٢٠١٣؛ مقابلة مع مسؤول في مكتب أمن المجتمعات المحلية ومراقبة الأسلحة الصغيرة، ملكال، كانون ثاني ٢٠١٣)

٧٤ مقابلة مع الشؤون المدنية في مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ملكال، كانون ثاني ٢٠١٣؛ مقابلة مع منسق الولاية في لجنة الإغاثة وإعادة التأهيل في جنوب السودان في أعالي النيل، ملكال، كانون ثاني ٢٠١٣؛ مقابلة مع العميد جيمس كونغ كول، القائم بأعمال قائد الكتيبة الرابعة في الجيش الشعبي لتحرير السودان، روبكونا، شباط ٢٠١٣.

٧٥ مقابلة مع العميد جيمس كونغ كول، روبكونا، شباط ٢٠١٣.

٧٦ مقابلة مع العميد جيمس كونغ كول، روبكونا، شباط ٢٠١٣.

٧٧ مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠١١أ، صفحة ٣).

٧٨ أفاد الجيش الشعبي لتحرير السودان بأن دوت بيتش انشق مع ٢١٥ جندي وقافلة مكونة من ١١ شاحنة تويوتا. ومع ذلك، فقد ذكر بيان مشترك لقوات دفاع جنوب السودان والجبهة الوطنية الديمقراطية وجيش تحرير جنوب السودان وجيش دفاع جنوب السودان بأن ١٣٠ جنديا انشقوا معه فقط (قوات دفاع جنوب السودان والجبهة الوطنية الديمقراطية وجيش تحرير جنوب السودان وجيش دفاع جنوب السودان، ٢٠١٢).

٧٩ حركة/ جيش تحرير جنوب السودان وقوات دفاع جنوب السودان وحركة/ جيش تحرير جنوب السودان الديمقراطية (٢٠١٣أ).

٨٠ حركة/ جيش تحرير جنوب السودان (٢٠١٣).

٨١ اتصال مع مسؤول في خدمة الأمن الوطني في جنوب السودان، تشرين أول ٢٠١٣.

٨٢ حركة/ جيش تحرير جنوب السودان وقوات دفاع جنوب السودان وحركة/ جيش تحرير جنوب السودان الديمقراطية (٢٠١٣ب).

٨٣ مقابلة مع قادة الكتيبة السابعة في الجيش الشعبي لتحرير السودان، ملكال، كانون ثاني ٢٠١٣؛ مقابلة مع القائم بأعمال منسق الولاية في لجنة الإغاثة وإعادة التأهيل في جنوب السودان، ملكال، كانون ثاني ٢٠١٣؛ مقابلة مع مسؤولي الشؤون المدنية في مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ملكال، كانون ثاني ٢٠١٣.

٨٤ مقابلة مع مسؤولي الشؤون المدنية في مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ملكال، كانون ثاني ٢٠١٣؛ مقابلة مع القائم بأعمال منسق الولاية في لجنة الإغاثة وإعادة التأهيل في جنوب السودان، ملكال، كانون ثاني ٢٠١٣.

٨٥ مقابلة مع مسؤولي الشؤون المدنية في مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ملكال، كانون ثاني ٢٠١٣.

٨٦ اتصال مع مسؤول في مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان، تموز ٢٠١٣.

٨٧ مقابلة مع الناطق باسم الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال (النيل الأزرق)، جوبا، شباط ٢٠١٣.

٨٨ تلقى أيضا قائدا التمرد جون دوت وجيمس دوث الدعم من الخرطوم بعيدا عن إد دامازين إلى جانب لوما وبوغو (مقابلات مع دوت ودوث، شباط ٢٠١٣).

٨٩ مقابلة مع مسؤولي الشؤون المدنية في مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ملكال، كانون ثاني ٢٠١٣؛ مقابلة مع الناطق باسم الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال (النيل الأزرق)، جوبا، شباط ٢٠١٣.

٩٠ مقابلة مع الناطق باسم الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال (النيل الأزرق)، جوبا، شباط ٢٠١٣.

٩١ ماغا (٢٠١٢)؛ مقابلة مع الفريق أول جيمس هوث ماي، جوبا، شباط ٢٠١٣. وذكر ماي أنه في العام الماضي (٢٠١٢) تم اختطاف أكثر من ٣٠ شخصا من منطقة بابانيس للتجنيد في الميليشيات.

٩٢ مقابلة مع الناطق باسم الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال (النيل الأزرق)، جوبا، شباط ٢٠١٣. ذكر الناطق بأنه، بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٢، تم تسريح ٥٤٤٢ جندي من الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية وقوات الدفاع الشعبيفي النيل الأزرق وأن هذه المجموعات كان يتم تجنيدها بشكل فعال من قبل الميليشيات العاملة هناك.

٩٣ مقابلة مع الناطق باسم الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال (النيل الأزرق)، جوبا، شباط ٢٠١٣.

٩٤ مقابلة مع الناطق باسم الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال (النيل الأزرق)، جوبا، شباط ٢٠١٣.

٩٥ مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠١١ب).

٩٦ مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠١١ب).

٩٧ مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠١١ب).

٩٨ منظمة العفو الدولية (٢٠١٢ب).

٩٩ صدر بيان مشترك لقوات دفاع جنوب السودان والجبهة الوطنية الديمقراطية وجيش تحرير جنوب السودان وجيش دفاع جنوب السودان في أيار ٢٠١٢ أدرج جيمس قاي يوك باعتباره قائد جيش تحرير جنوب السودان (قوات دفاع جنوب السودان والجبهة الوطنية الديمقراطية وجيش تحرير جنوب السودان وجيش دفاع جنوب السودان، ٢٠١٢).

١٠٠ مصدر في مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان، أيلول ٢٠١٣.

١٠١ مقابلة مع مسؤولي الشؤون المدنية في مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان، بنتيو، شباط ٢٠١٣.

١٠٢ مقابلة مع مسؤول مكتب أمن المجتمعات المحلية ومراقبة الأسلحة الصغيرة في ولاية الوحدة، بنتيو، شباط ٢٠١٣؛ مقابلة مع نائب حاكم ولاية الوحدة، بنتيو، شباط ٢٠١٣؛ مقابلة مع نائب قائد الشرطة في ولاية الوحدة، بنتيو، شباط ٢٠١٣.

١٠٣ مقابلة مع اللواء جون لات، جوبا، شباط ٢٠١٣.

١٠٤ مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠١٣ب).

١٠٥ مقابلة مع موظف في شركة العمارة والهندسة (AECOM)، بنتيو، شباط ٢٠١٣؛ مقابلة مع نائب حاكم ولاية الوحدة، بنتيو، شباط ٢٠١٣؛ مقابلة مع مسؤولي الشؤون المدنية في مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان، بنتيو، شباط ٢٠١٣؛ مقابلة مع مسؤول في ولاية الوحدة، بنتيو، شباط ٢٠١٣.

١٠٦ مصدر في مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان، تموز ٢٠١٣.

١٠٧ مقابلة مع أبين يور، مساعد منسق الولاية في لجنة الإغاثة وإعادة التأهيل في جنوب السودان في أعالي النيل الذي تم اختطافه من قبل حركة/ جيش تحرير جنوب السودان وبقي لديهم لمدة ستة شهور (شباط – آب ٢٠١٢) في الكيلو ٢٣، حتى تحريره مقابل ٧٠٠٠٠ جنيه سوداني، ملكال، شباط ٢٠١٣.

١٠٨ مقابلة مع نائب حاكم ولاية الوحدة، بنتيو، شباط ٢٠١٣؛ مقابلة مع القائم بأعمال قائد الكتيبة الرابعة في الجيش الشعبي لتحرير السودان، روبكونا، شباط ٢٠١٣؛ مقابلة مع مسؤولي الشؤون المدنية في مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان، بنتيو، شباط ٢٠١٣.

١٠٩ مقابلة مع مفوض مقاطعة مايوم وموظفي مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان، أيار ٢٠١٣.

١١٠ مقابلة مع مفوض مقاطعة مايوم وموظفي مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان، أيار ٢٠١٣.

١١١ سودان تريبيون (٢٠١٣ج) ومقابلات مع المقيمين في بيبور، تموز ٢٠١٣.

١١٢ مقابلات مع موظف في مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان ومدنيين من جونقلي، تموز وآب ٢٠١٣.

١١٣ منظمة العفو الدولية (٢٠١٢أ، ٢٠١٢ب).

١١٤ مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠١١، صفحة ٥)؛ جونز (٢٠١١).

١١٥ وفقا لمصدر في مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان، انهارت معظم محاولات الاندماج السابقة وانتهت إلى العنف أو تم التراجع عن الاتفاق من قبل حكومة جمهورية جنوب السودان، بما في ذلك تلك التي كانت مع غابرييل تانغ غيني وجاتلواك جاي وجونسون اولوني (محاولة الاندماج الأولى) ومحاولة جورج أتور للاندماج قبل مقتله وماثيو بولجانغ (محاولة الاندماج الأولى) وروبرت غوانغ وبيتر لوروت وبيتر سولي.

١١٦ مقابلة مع موظف في مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان، أيار ٢٠١٣.

١١٧ مقابلة مع الناطق باسم حركة/ جيش تحرير جنوب السودان – فصيل الكوبرا، تموز ٢٠١٣.

١١٨ تانزان ودوكي (٢٠١٣).

١١٩ مصادر في مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان، آب ٢٠١٣.

١٢٠ في ٢٣ آب ٢٠١٣، تم تعيين الفريق جيمس واني إيقا نائبا لرئيس جنوب السودان بالمرسوم الجمهوري ٦٢/ ٢٠١٣.

١٢١ دينغ (٢٠١٣)؛ هيومان رايتس ووتش (٢٠١٣ب).

١٢٢ مقابلة مع الأسقف باريد، آب ٢٠١٣.

١٢٣ قيادة مجتمعات النوير لو – المورلي (٢٠١٣).

١٢٤ مجموعة الاتفاقيات والتنفيذ المتاحة من http://www.smallarmssurveysudan.org/documents/peace-agreements.html.

١٢٥ مصادر من مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان، آب ٢٠١٣.

١٢٦ كوليش (٢٠١٣).

١٢٧ كوليش (٢٠١٣)؛ تابان (٢٠١٣).

١٢٨ هيومان رايتس ووتش (٢٠١٣أ، ٢٠١٣ب)؛ منظمة العفو الدولية (٢٠١٢ب)؛ المنظمة الدولية للاجئين (٢٠١٣).

المراجع

Amnesty International. 2012a. *South Sudan Overshadowed Conflict: Arms Supplies Fuel Violations in Mayom County, Unity State.* AI Index: AFR 65/002/2012. 28 June.

—. 2012b. *South Sudan: Lethal Disarmament Abuses Related to Civilian Disarmament in Pibor County, Jonglei State.* AI Index: AFR 65/005/2012. 3 October.

Associated Press. 2013. '5 UN peacekeepers, 7 others killed in gunfire attack in South Sudan, officials say.' 9 April.

Deng, Daniel. 2013. 'A Message on the Current Situation in Jonglei State from the Committee for National Healing, Peace and Reconciliation'. Public statement. 29 July.

Human Rights Watch. 2013a. 'South Sudan: Army Making Ethnic Conflict Worse: Abusive Tactics, Lack of Protection, Send Civilians Fleeing.' Press release. 19 July.

—. 2013b."They Are Killing Us": Abuses Against Civilians in South Sudan's Pibor County. 13 September.

Jones, Laura. 2011. *Field Dispatch: Lessons from Upper Nile.* Enough Project. 28 April.

Kulish, Nicholas. 2013. 'South Sudan's Army Faces Accusations of Civilian Abuse.' New York Times. 28 September.

Leff, Jonah and Emile LeBrun. forthcoming. *Following the Thread: Tracaing Arms and Ammunition in Sudan and South Sudan.* HSBA Working Paper 32. Geneva: Small Arms Survey.

Lou Nuer–Murle Communities Leadership. 2013. Meeting resolutions and recommendations, 26–27 August 2013.

Maga, Geoff. 2012. 'Khartoum security agents stalk South Sudanese students.' *Africa Report*. 3 Febuary.

McGregor, Andrew. 2013. *Tribal Champion or Proxy Warrior? A Profile of South Sudan's David Yau Yau.* Aberfoyle International Security. 3 June.

Refugees International. 2013. *South Sudan: Protection and Assistance Challenges Demand a Firm Response.* Field report. 11 July.

Small Arms Survey. 2011a. *Fighting for Spoils: Armed Insurgency in Greater Upper Nile.* Issue Brief No. 18. Geneva: Small Arms Survey. November.

—.2011b. 'Peter Gadet's Rebellion'. HSBA Facts and Figures. Geneva: Small Arms Survey. 3 June.

—. 2012a. Reaching for the Gun: *Arms Flows and Holdings in South Sudan.* HSBA Issue Brief 19. Geneva: Small Arms Survey.

—. 2013a. Weapons in Service with David Yau Yau's Militia, Jonglei State. HSBA Arms and Ammunition Tracing Desk Report. Geneva: Small Arms Survey. April.

—. 2013b. *Weapons and Ammunition of Returning SSLA Forces, Mayom, Unity State,* May 2013. HSBA Arms and Ammunition Tracing Desk Report. Geneva: Small Arms Survey. July.

—. 2013c. *Weapons Captured from David Yau Yau's Milita, July 2013.* HSBA Arms and Ammunition Tracing Desk Report. Geneva: Small Arms Survey. August.

SSDF, NDF, SSLA, and SSDA (South Sudan Defence Force, National Democratic Front, South Sudan Liberation Army, and South Sudan Democratic movement). 2012. 'Reasons Behind the Defection of Maj. Gen. James Duit Yiech.' Joint statement. 7 May.
SSDM/A. (South Sudan Democratic Movement/ Army). 2012. 'SSDA Nominates New Leader, Dismisses Peace Talks as Lies.' Press release. 6 January.
—. 2013a. 'David Yau Yau is Not Part of the Peace Process.' Press release. 26 April.
—. 2013b. 'Manifesto of South Sudan Democratic Movement and South Sudan Democratic Army (SSDM/SSDA).' 2 April.
—. 2013c. 'NGOs and Civilians Should Leave Kapoeta and Pibor Towns For Their Safety.' Public statement. 2 May.
—. 2013d. 'SSDAForces Captured Boma Town.' Public statement. 6 May.
—. 2013e. 'SSDA Sent Forces to Attack Bor Town.' Pubic statement. 13 May.
—. 2013f. 'The Jebel Boma Declaration.' 2 April.
—. 2013g. 'We didn't kill UN Peacekeeping Forces in Jonglei.' Public statement. 9 April.
SSLM/A (South Sudan Liberation Movement/ Army). 2013. 'The Forces of Lt. Gen. Gordon Koang and Maj. Gen. Ayuok Ogot Accepted President Kiir's Amnesty.' Press release. 29 September.
SSLM/A, SSDF, and SSDM/A (South Sudan Liberation Movement/Army, South Sudan Defense Force, South Sudan Democratic Movement/Army). 2013a. 'South Sudan Rebels Declared Peace with the Government of South Sudan.' Joint press release. 26 April.
—. 2013b. 'The Government of Sudan detained family members and confiscated the Properties of former South Sudan Rebel Leaders.' Joint press release. 20 May.
Sudan Tribune. 2013a. 'Yau Yau denies involvement in UN attack, says "ready" for peace.' 11 April.
—. 2013b. 'South Sudan's Kiir withdraws delegated executive powers from VP Machar.' 16 April.
—. 2013c. '23,000 flee Jonglei violence, UN says'. 1 June.
—. 2013d. '"I was in Sudan" admits Uliny as rebels accept amnesty in Upper Nile.' 7 June.
—. 2013e. 'Senior S. Sudan army officer allegedly arrested over rebel links.' 15 October.
Taban, Bonifacio. 2013. 'S. Sudan Soldiers Found Guilty of Murder, Rape in Jonglei.' Voice of America. 25 October.
Tanzan, John and Charlton Doki. 2013. 'Rebel Leader: "We Want our Own State."' Voice of America Interview. 14 May.
UNSC (UN Security Council). 2011. Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Resolution 1591 (2005). S/2011/111. March
Young, John. 2006. *The South Sudan Defence Forces in the Wake of the Juba Declaration.* HSBA Working Paper No. 1. Geneva: Small Arms Survey.

مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان

يعتبر مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان مشروعا يمتد لسنوات ويقوم بإدارته مشروع مسح الأسلحة الصغيرة. وقد تم تطوير هذا المشروع بالتعاون مع الحكومة الكندية و بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بالإضافة إلى مجموعة واسعة من الشركاء من المنظمات غير الحكومية. ومن خلال إعداد ونشر الأبحاث التجريبية المنتظمة، يقوم هذا المشروع بدعم مبادرات الحد من العنف، بما في ذلك برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإندماج و الخطط المحفزة لجمع الأسلحة من المدنيين فضلا عن إصلاح قطاع الأمن والتدخلات المتعلقة بمراقبة الأسلحة في السودان وجنوب السودان. كما يقدم التقييم الأساسي للأمن البشري توجيهات متعلقة بالسياسات حول التصدي لانعدام الأمن.

يتم تصميم هذا الإصدار الموجز لتقديم صورة دورية مناسبة من المعلومات الأساسية في قالب سهل للقارئ. كما يضع التقييم الأساسي للأمن البشري سلسلة من أوراق العمل الأطول والأكثر تفصيلا. وتتوفر جميع الإصدارات باللغتين العربية والإنجليزية على الموقع www.smallarmssurveysudan.org. ونقوم أيضا بإصدار تقارير "حقائق وأرقام" شهرية حول القضايا الأمنية الرئيسية على الموقع www.smallarmssurveysudan.org/facts-figures.php.

يتلقى مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان دعما ماليا مباشرا من وزارة الخارجية الأمريكية ووزارة الشؤون الخارجية الدنماركية ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية إلى جانب المعهد الأمريكي للسلام. وقد حصل المشروع على الدعم في السابق من صندوق السلام والأمن العالمي التابع لإدارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية بكندا ووزارة الخارجية الهولندية والتجمع المعني بمنع نشوب الصراعات الدولية التابع لحكومة المملكة المتحدة. كما وسبق أن تلقى المشروع الدعم من المجموعة الدنماركية لإزالة الألغام والمعهد الديمقراطي الوطني. ويتلقى مشروع مسح الأسلحة الصغيرة دعما إضافيا من سويسرا والذي بدونه لا يمكن الاضطلاع بمشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان على نحو فعال.

فريق العمل

محرر السلسلة: إيميل ليبرون (emile.lebrun@smallarmssurvey.org)
رسام الخرائط: جيلي لوف، رسم الخرائط (jluff@mapgrafix.com)
تم النشر لأول مرة باللغة الإنجليزية في تشرين الثاني/نونبر ٢٠١٣
الترجمة بالعربية شباط/فبراير ٢٠١٤
تمت الترجمة إلى العربية من طرف طلال أبو غزالة للترجمة والتوزيع والنشر
تصميم: واثق زيدان (watheqz@gmail.com)
بخط AxtManal وخط Myriad Pro

تفاصيل الاتصال

للمزيد من المعلومات أو لإرسال الملاحظات، يرجى الاتصال مع جونا ليف، منسق مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان، على Jonah.leff@smallarmssurvey.org

مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان
مسح الأسلحة الصغيرة
٤٧ أفينيو بلانك، ١٢٠٢ جنيف، سويسرا
هاتف: ٥٧٧٧ ٩٠٨ ٢٢ ٤١+
فاكس: ٢٧٣٨ ٧٣٢ ٢٢ ٤١+